

سأستخرج أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله

صور الامة

مجلة سياسية، فكرية، ثقافية غير دورية

بريد الكتروني: sawto_al_omma@yahoo.co.uk

الإطباق الأميركي على القارة السوداء

أحداث دارفور

الوضع في العراق

الصومال بين المصالحة والتقسيم

التنافس الاستعماري على غرب الخليج

العدد الخامس

رجب ١٤٢٥هـ الموافق آب ٢٠٠٤

التمن: نصف دولار أو ما يعادله



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**قال تعالى: ﴿وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ
وَأَحْذَرَهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾**

رأينا أن نقدم للأخوة القراء مواد الدستور للدولة الإسلامية، نقلاً عن كتاب نظام الإسلام لحزب التحرير حتى يدرسه المسلمون وهم يعملون لإقامة الدولة الإسلامية، سائلين الله سبحانه وتعالى أن يقرب للمسلمين يوم تطبيق هذا الدستور، وأن يلهمهم أن يعملوا لإعادة سلطان الإسلام ورفع الراية الإسلامية، بإقامة الخلافة، والحكم بما أنزل الله، وحمل الدعوة إلى العالم، وبالجهاد في سبيل الله لتكون كلمة الله هي العليا.

مشروع الدستور

أحكام عامة

- المادة ١- العقيدة الإسلامية هي أساس الدولة، بحيث لا يتأتى وجود شيء في كيانها أو جهازها أو محاسبتها، أو كل ما يتعلق بها، إلا بجعل العقيدة الإسلامية أساساً له. وهي في نفس الوقت أساس الدستور والقوانين الشرعية بحيث لا يسمح بوجود شيء مما له علاقة بأي منهما إلا إذا كان منبثقاً عن العقيدة الإسلامية.
- المادة ٢- يتبنى رئيس الدولة أحكاماً شرعية معينة يسنها دستوراً وقوانين، وإذا تبنى حكماً شرعياً في ذلك صار هذا الحكم وحده هو الحكم الشرعي الواجب العمل به، وأصبح حينئذ قانوناً نافذاً وجبت طاعته على كل فرد من الرعية ظاهراً وباطناً.
- المادة ٣- لا يتبنى رئيس الدولة أي حكم شرعي معين في العبادات ما عدا الزكاة والجهاد، ولا يتبنى أي فكر من الأفكار المتعلقة بالعقيدة الإسلامية.
- المادة ٤- جميع الذين يحملون التابعية الإسلامية يتمتعون بالحقوق والواجبات الشرعية.
- المادة ٥- لا يجوز للدولة أن يكون لديها أي تمييز بين أفراد الرعية في ناحية الحكم أو القضاء أو رعاية الشؤون أو ما شاكل ذلك، بل يجب أن تنظر للجميع نظرة واحدة بغض النظر عن العنصر أو الدين أو اللون أو غير ذلك.

﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾

إن الله تعالى قد أمر المسلمين بأن تكون منهم جماعة تقوم بالدعوة إلى الخير؛ أي الدعوة إلى الإسلام، وتقوم كذلك بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فقوله تعالى: ﴿ولتكن منكم أمة﴾ أمر بإيجاد جماعة متكثلة تكتلاً يوجد لها وصف الجماعة من بين جماعة المسلمين، إذ قال: ﴿منكم﴾، فالمراد بقوله: ﴿ولتكن منكم﴾ لتكن جماعة من المسلمين، لا أن يكون المسلمون جماعة؛ أي لتكن من المسلمين أمة، وليس معناه ليكون المسلمون أمة، وهذا يعني أمرين: أحدهما أن إقامة جماعة من بين المسلمين فرض كفاية وليس فرض عين، والثاني أن وجود كتلة لها صفة الجماعة من المسلمين يكفي للقيام بهذا الفرض مهما كان عدد هذه الكتلة ما دامت لها صفة الجماعة، وما دامت قادرة على القيام بالعمل المطلوب منها في الآية، فلفظ ﴿ولتكن﴾ مخاطب به الأمة الإسلامية كلها ولكنه مسلط على كلمة أمة - أي جماعة -؛ أي المطلوب مطلوب من المسلمين جميعاً، والشيء المطلوب بإيجاده هو جماعة لها صفة الجماعة، فيكون معنى الآية أو جدوا أيها المسلمون جماعة تقوم بعملين: أحدهما أن تدعو إلى الخير، والثاني أن تأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر، فهو طلب بإيجاد جماعة، وهذا الطلب قد بين فيه عمل هذه الجماعة، وهذا الطلب - وإن كان مجرد أمر - ﴿ولتكن﴾، ولكن هناك قرينة تدل على أنه طلب جازم، فإن العمل الذي بينته الآية لتقوم به هذه الجماعة فرض على المسلمين أن يقوموا به كما هو ثابت في آيات أخرى وفي أحاديث متعددة، فيكون ذلك قرينة على أن هذا الطلب طلب جازم، وبذلك يكون الأمر في الآية للوجوب، فالآية تدل على أنه يجب على المسلمين أن يقيموا من بينهم جماعة تقوم بالدعوة إلى الخير - أي إلى الإسلام - وبالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

على أنه يجوز تعدد الأحزاب على أساس الشرع، ذلك أن الآية قالت ﴿أمة﴾ بلفظ نكرة، ولم يقيد ذلك بعدد، فالحديث «من رأى منكم منكراً لا يعني منكراً واحداً. وفي اللغة لو لم يقيد قوله تعالى ﴿والهكم إله﴾ بقوله ﴿واحد﴾ لجاز تعدد الآلهة.

يقول ابن كثير في تفسير هذه الآية: ﴿ولتكن منكم أمة﴾ منتصبة للقيام بأمر الله في الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ﴿وأولئك هم المفلحون﴾. والمقصود من هذه الآية أن تكون فرقة من هذه الأمة متصدية لهذا الشأن، وإن كان ذلك واجبا على كل فرد من الأمة بحسبه، كما ثبت في صحيح مسلم، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان وفي رواية: وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل " .

ابن كثير (ج ١) تفسير سورة آل عمران

● قام الغرب بعد أن احتل بلاد المسلمين بعد سقوط الخلافة بتنفيذ المسلمين من العمل الحزبي بقصد بتر محاولات التغيير، والقضاء على أي تطلع لإعادة الخلافة إلى الوجود.

● على المسلمين أن يدركوا أنه بدون العمل الجماعي لإيجاد الإسلام في معترك الحياة، فلن تقوم لهم قائمة، وسيظلون نهبا لقوى الكفر التي تهدد إسلامهم وبقاءهم كأمة.

● العمل لإيجاد الإسلام في معترك الحياة لا يتأتى بالعمل الفردي، لأن العمل الفردي لا يؤثر في كيان الدولة أو الأمة ولكن العمل الجماعي أي عمل الأحزاب والجماعات هو الذي يؤثر في كيان الدولة أو الأمة .

● العمل الجماعي لإيجاد الإسلام في معترك الحياة، يجب أن يكون عملا منظما، أي أن ينتظم أمر هذا العمل تحت إمرة أمير، وهذا الأمير يجب أن يطاع في حدود الأمر المشترك بين الجماعة، حتى يوجد الحزب القادر على قيادة هذا العمل الجماعي لإيجاد الإسلام في معترك الحياة، فالحزب لغة : حزب الرجل أي جماعته الذين يأترون بأمره .

● إن مسؤولية المسلمين في حراسة الإسلام مسؤولية جماعية لا فردية، فالإسلام يوجب على جميع المسلمين العمل لإيجاده في معترك الحياة وتطبيقه في جميع الشؤون.

صوت الامة

مجلة سياسية، فكرية، ثقافية
غير دورية تصدر عن مجموعة من الشباب المسلمين

﴿كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف
وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾

الفهرس

٢	افتتاحية العدد
٤	الوضع في العراق
٦	التنافس الاستعماري على منطقة غرب الخليج
١٢	الإطباق الأميركي على القارة السوداء
١٨	أحداث دارفور
٢٢	الصومال بين المصالحة والتقسيم (١)
٢٧	قراءات
٢٨	اتفاقية (كيوتو) بين الرفض الأميركي و المطالبة الأوروبية
٣٢	تعليقات سياسية موجزة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأحداث التي تشد انتباه الناس فتصدر أحاديثهم وتكون هي موضع اهتمامهم هي وقائع الحياة المعاشة ، وهي ما يطلق عليه بالأحداث السياسية .
والسياسي غير الصحفي وغير المحلل السياسي ؛ فالصحفي هو الذي يعمل على جمع الأخبار ، والمحلل السياسي هو الذي يحلل الأخبار والأحداث ، أما السياسي فهو الذي لا يكتفي بتحليل الأخبار والأحداث بل يعطي رأيه فيها من زاوية الفكر الذي يحمله ، ويعمل لرعاية شؤون الناس بحسبه .

والمسلم الذي يدرك واقع إسلامه يعرف أن الإسلام لا ينفصل عن الحياة ، أي لا ينفصل عن الدولة وعلاقات المجتمع ، لذلك كان لا بد له أن يدرك الوقائع والأحداث التي تدور في الحياة حتى يعرف موقع مصلحة المسلمين فيقدم أو يحجم ، يحرض أو يخذل ، يحتج أو يهاجم . . . الخ وحتى لو كان الحدث خفياً لا بد له أن يتبعه ليدرك واقعه حتى يحكم الشرع في واقع مشخص لا موهوم .
وتعلم فهم الأحداث السياسية لمعرفة طبيعة ما يدور في العالم هو من ضرورات حمل الرسالة فضلاً عن ضرورة معرفة انعكاس الأحداث على المسلمين ، لذا لا بد أن تصبح التربة خصبة في بلاد المسلمين لإنبات آلاف بل ملايين العقلات السياسية ، ليعرف المسلمون واقع من يريدون أداء الرسالة إليهم ، ومن يؤثر على عدم تقبلهم ومن يريد استغلالهم ليقفوا في وجه المسلمين ، ولوقاية المسلمين من أضرار أعدائهم ، ولفهم طبيعة مناوراتهم . وكما كان للقبائل زمن الرسول صلى الله عليه وسلم توجهات وقضايا كان لا بد للمسلمين من إدراكها وإدراك علاقات القبائل ببعضها ، وبالروم والفرس باعتبارهما قطبي العالم وقتذاك ، كان لا بد للمسلمين اليوم من إدراك واقع الموقف الدولي والدول المؤثرة فيه ليعلموا أثر ذلك عليهم وعلى حمل رسالة الإسلام وهي مهمة المسلم في الحياة .
وضرورة الوعي السياسي هي كضرورة وعي الفقيه على اللغة العربية ، وكما لا يستغني الفقيه في فهم الشرع عن فهم اللغة بنحوها وصرفها ، ولو قضى من أجل ذلك شطراً من عمره ، كذلك لا بد لحامل الدعوة — وهي مهمة المسلم في الحياة — أن يدرك طبيعة من يحمل لهم الدعوة وارتباطاتهم ومن يؤثر بهم وما يؤثر فيهم . ولا ينبغي أن يرد على ذهن المسلم أن النحو والصرف لم يكونا زمن الرسول صلى الله عليه وسلم فلا داعٍ إذاً لتعلم قواعدهما ، كذلك لا ينبغي أن يرد على ذهنه أن إدراك الموقف الدولي ليقف على تأثير الدولة الأولى أو الدول المؤثرة على الأحداث ليعرف

واقعها وكيف يتعامل معها، ليس بضروري له .

فقضية دارفور مثلاً وهي جزء من بلاد المسلمين، لا بد أن يدرك المسلم توقيت حدوثها وأطرافها وطبيعة الصراع والأيدي الخفية التي تدفع الناس للصراع . والمسلم سواء أكان في الحكم أو خارجه لا يستطيع إعطاء رأي في مثل هذه القضية لمعالجتها دون إدراك واقعها وإلا وقع في المحذور، فإن لم يكن متتبعا للأحداث فإنه يلقي الكلام في هذه القضية على عواهنه، معتبرا أنها قضية محلية بين رعاة من القبائل العربية مدعومة من الحكومة وفلاحين أفارقة كما يروج له، ولكن الواقع غير ذلك والموضوع على حقيقته هو كيد من أعداء الإسلام لاتخاذ طرفين من المسلمين أدوات للعبة سياسية تتعلق بترتيب منطقة واسعة من أراضي المسلمين "القرن الإفريقي" كمدخل لترتيب بقية القارة الإفريقية، فأميركا تريد تعزيز قواعدها في منطقة القرن الإفريقي بمواجهة منطقة الخليج الحيوية لها، وللانطلاق لكنس باقي النفوذ الفرنسي لتغدو القارة الإفريقية لقمة سائغة لها، وما دام أن المسألة متعلقة بعدو الإسلام الأول أميركا فإن النظر إلى الواقع وتشخيصه هو الذي يجعل العلاج مختلفا، بل يجعله بمستوى المرض الذي يرتبط بقضية المسلمين الأولى والتي هي إعادة الإسلام إلى معترك الحياة لتخليص المسلمين بل والعالم من تفرد أميركا وكسر عنجهيتها واستهتارها بالمسلمين ومحاولتها العمل على استكمال وضع يدها على إفريقيا حيث تغطي أملاك الأمة أكثر من ثلثي القارة، ويدين أكثر من نصف سكانها بالإسلام .

و طرحنا في هذا العدد للملف الإفريقي هو بالاعتبار السابق وهو أن جزءا كبيرا من أراضي قارة إفريقيا هو من بلاد المسلمين وما يجري فيها من أعمال سياسية ينعكس على المسلمين كافة وما تدبره أميركا ودول الكفر لها، هو مما يدبر للإيقاع بجزء لا يتجزأ من أبناء الأمة وبلادها، لذا كان لا بد من تسليط الضوء لفهم الوقائع والأحداث، ليتوجه الرأي العام في العالم الإسلامي وجهته الصحيحة ويعرف المسلمون كيد أعدائهم ليدركوا الكيفية الصحيحة للتعامل معهم، حتى تعمل الأمة بكامل طاقاتها لحل قضاياها حلا سليما بل وتنطلق لفرض قيمها على العلاقات الدولية، ولا يبقى المسلمون أسرى تفسير الأحداث التي تقع عليهم فحسب، بل ليتوجهوا نحو تسييرها ويكون حملة لواء الإسلام غير مغفلين لتحركات أعدائهم حتى لو داهنواهم .

ورحم الله عمر رضي الله عنه الذي قال "لست بالخبّ ولكن الخبّ لا يخدعني"

﴿قل كل يعمل على شاكلته فربكم أعلم بمن هو أهدى سبيلا﴾

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الوضع في العراق

تسارعت الأحداث في العراق خلال الشهرين الماضيين بوتيرة عالية بعد استبدال حكومة علاوي بمجلس الحكم، وانصبت جهود الإدارة الأميركية على محاولة إصلاح ما أفسدته الممارسات العسكرية والقمعية لجنودها، والبحث عن سبل الإقلال من خسائر قواتها ومحاولة إزالة العقبات أمام حكومة علاوي واستغلال الأحداث لإبراز الممارسات "الإرهابية" التي تحول دون إرساء ما يسمى بالديموقراطية في العراق وإن كان ذلك الاستغلال يصب في بعض الأحيان في قناة الانتخابات الأميركية.

ولعل مدهامة بيت أحمد الجليبي وتخفيف الضغط على البعثيين إثر ذلك، والانسحابات الجزئية للقوات الأميركية من المدن والدعوة لعقد المؤتمر الوطني العام، والذي دعيت له أكثر من ألف شخصية عراقية، حيث كان مقرر عقده نهاية الشهر الماضي، ولم يتم عقده إلا قبل أيام، والعزو المتتابع لأعمال التفجيرات لمراكز الشرطة لجماعة "الزرقاوي"، والتمهيد لمحاكمة صدام حسين وظهوره على الشاشة، والتصفيات المتعمدة في صفوف الشباب الذين يرتادون المساجد من السنة، وبالمقابل التصفيات في جماعة فيلق بدر المتهمين بتنفيذ الاغتيالات في صفوف السنة، وأخيراً إثارة مشكلة مليشيات الصدر وأحداث النجف، كل ذلك يصب في الغايات التي ما انفكت الإدارة الأميركية تعمل جاهدة على تحقيقها خاصة بعد تسلم حكومة علاوي لمهامها.

ولكن ومع التعثر الواضح لمسيرة الإدارة الأميركية في ترتيب أوراق الساحة العراقية إلا أنه يبدو أن الاستراتيجية الأميركية ما زالت مصممة على السير بمشروعها في المنطقة الذي كانت بغداد به "أولاً"، ولا أدل على ذلك من أن المرشح الديموقراطي للرئاسة في أميركا "كيري" لم يجعل من مسألة قرار غزو العراق ابتداءً — حتى لو لم توجد به أسلحة دمار شامل — ولا من

مسألة خروج القوات الأميركية من العراق، قضاياها يهاجم بها المرشح الجمهوري "بوش الابن" مما يشير إلى أن الاستراتيجية الأميركية لا تفكر بالتخلي عن مشروعها الذي بدأت في العراق وتبغى إكماله في المنطقة ضمن أطر مشروع الشرق الأوسط الكبير، بل ستقوم بحشد القوى الأخرى واستغلالها مثل ما جرى من إدخال قوات حلف الأطلسي إلى العراق حتى لو اقتصر الأمر ابتداء على أعمال التدريب، إضافة للتمهيد لدخول قوات من بلاد عربية وإسلامية تحت المظلة الشكلية للأمم المتحدة، والتي وصل أول مسؤول لها يوم ١٤/٨/٢٠٠٤م إلى العراق. أما مستقبل العراق المنظور فإن السير لإيجاد حكومة فدرالية هو ما يلوح في الأفق وإن كانت هناك ترتيبات ضرورية من مثل استكمال توزيع التمثيل مثلاً فيما بات يعرف "بالبيت الشيعي"، وإبراز تأديب بعض الأطراف (جيش المهدي) و (المقاومة في منطقة الأنبار) حتى لا يبدو أن أميركا ستكون متهاونة مع كل من يعكر "مسيرة الديمقراطية" في العراق. إضافة إلى ضرورة تثبيت حكومة علاوي وإبراز هيتها مقدمة للحكم الجديد الذي تريد منه أميركا القيام على تنفيذ ما تطلبه من العراق وأهله، حتى يغدو العراق الفدرالي هو النموذج الذي تسوقه أميركا للمنطقة. وغير خاف ما تشير إليه اتفاقيات أميركا مع الأكراد فيما يتعلق بهذا الجانب أي "الفدرالية".

ومع ما سبق من قولنا من تعثر الإدارة الأميركية فيما ترتب له في العراق سواء باعتبار العراق ساحة تستغل من قبل دوائر الاستخبارات للانتقام من أميركا، أو باعتبار المقاومة وأعمالها البطولية والتي يعمل على احتوائها أو القضاء عليها إلا أنه ينتظر أن تتم عودة لبعض رموز البعثيين في الجيش والوظائف الحكومية — وهذا ما يشير إليه توجيه الاتهام لأحمد الجلبلي والمعروف عنه نظرتة الاستتصالية للبعثيين، وابن أخيه القاضي سالم الجلبلي والمكلف برئاسة المحكمة الخاصة التي عهد إليها بمحاكمة صدام — للمساعدة في استقرار الأوضاع، مع إعطاء إغراءات لبعض الأطراف على حساب أطراف أخرى لتتحول أنظار أهل العراق نحو الصراع الداخلي عوضاً عن الانشغال في مقارعة القوات الأميركية وحلفائها.

ولن يستقر وضع هذه المنطقة التي ما زالت الحرائق تشتعل بها إلا بعد أن تحرق نار المسلمين جيف أعدائهم الكفار الحريين، ولا يتأتى ذلك عملياً إلا عقب بزوغ نور دار الإسلام ليعيش المسلمون نادرين أنفسهم لدينهم حيث أثبتت الأيام والأحداث مدى نبل معدن هذه الأمة الأصيلة والتي ما زالت تجر للمهالك بأذنان الكفار حكام بلاد المسلمين المجرمين. ■■



التنافس الاستعماري على منطقة غرب الخليج

ابتداء لا بد من تسليط شيء من الضوء على الصراع الدولي — قبل التفرد الأميركي — على المنطقة بشكل عام، كون الصراع على منطقة غرب الخليج هو جزء لا يتجزأ من الصراع الدولي على المنطقة برمتها.

فعلى الرغم من أن تاريخ الصراع الدولي على عموم المنطقة متصل وغير منقطع، إلا أن الذي يلاحظ عليه أنه يكون ما بين مد وجزر حسب الظروف ومتغيرات المنطقة ووضع الموقف الدولي تجاهها. وما بين مد الصراع الدولي على عموم المنطقة وجزره تكون فصول هذا الصراع بأطرافه وبؤره.

ومن استعراض تاريخ الصراع الدولي ما قبل العقد الأخير على عموم المنطقة، يلاحظ أنه أخذ بالظهور منذ القرن السابع عشر الميلادي، وذلك بعد أن أحست دول أوروبا ببدء أفول نجم الدولة العثمانية. فباشرت دول أوروبا على إثر ذلك بإزالة الخلافة من الوجود، وإزالة الإسلام عن معترك الحياة السياسية، واقتسام بلاد المسلمين وثوراتهم.

وقد استخدمت دول أوروبا كل ما لديها من مكر ودهاء. فأثارت النزعات القومية، والنزعات الاستقلالية، في المسلمين، ودفعت بالحملة التبشيرية لبلادهم. كما سخرت المال والسلاح للثورة ض

د الدولة الإسلامية، بل وباشرت بنفسها ضرب وغزو بلاد المسلمين مثلما فعلت فرنسا في غزوها لمصر، وفلسطين ١٧٩٨ م.

وكانت منطقة غرب الخليج وقتئذ لم يلتفت إليها من قبل دول أوروبا إلا بالقدر الذي يراد به توظيف أجزائها في هدم مراكز القوة في الدولة العثمانية مثلما فعلت بريطانيا في تحريكها لعميلها عبد العزيز بن محمد بن سعود للقيام بالحملة الوهابية عام ١٧٨٨ م. ويعود سبب عدم التفات دول أوروبا لمنطقة غرب الخليج آنذاك إلى احتضان هذه المنطقة لأهم مقدسات المسلمين أولاً،

ولشح ثرواتها وبعدها عن مراكز القوة والثروة في العالم الإسلامي كبلاد الشام ومصر ثانيا . إلا أن اتساع مصالح دول أوروبا في جنوب شرق آسيا ، وتعاظم حجم نفوذها فيها ، واشتداد الصراع الأوروبي على إيران إبان حكم صفى على شاه عام ١٧٩٧م ، قد جعل من منطقة جنوب غرب الخليج منطقة تحظى بالاهتمام الأوروبي . وهذا ما حمل بريطانيا على الالتفات إلى منطقة غرب الخليج ، والبدء في ترتيب أوراقها لتعزيزها للدورها في صراعها على منطقة جنوب شرق آسيا من جانب ، وإضعافها بل وإنهاكا للدولة العثمانية من جانب آخر .

وهكذا بدأت بريطانيا حملتها على منطقة جنوب غرب الخليج . فباشرت من خلال عميلها سلطان مسقط سعيد بن سلطان غزوها للمنطقة وتوقيعها لاتفاقيات مع مشيخاتها وأمرائها . فاحتلت بريطانيا عام ١٨١٨م رأس الخيمة ، ثم أتبعتها بالساحل العماني (أبو ظبي ، دبي ، عجمان ، أم القوين ، رأس الخيمة ، الفجيرة) ، ووقعت مع مشيخاتها المعاهدة المانعة عام ١٨٢٠م ، ثم تلت ذلك بأخذها للبحرين في العام نفسه . وعندما برزت لألمانيا فكرة إنشاء الطريق البري عبر الخليج باتجاه الغرب كبديل عن الطريق البحري الطويل حول إفريقيا ، وحصلت ألمانيا من الدولة العثمانية عام ١٨٩٤م على امتيازات إنشاء سكة حديد تربط البحر المتوسط بالخليج انتهاءً بالكويت ، ازدادت أهمية منطقة غرب الخليج لدى بريطانيا ، فوثقت عام ١٨٩٢م ارتباطاتها مع مشيخات قبائل المنطقة بإبرامها معهم لاتفاقيات جديدة نصت على أنه لا يجوز لهم بيع أقسام من أراضيهم أو التنازل عنها لصالح أي طرف عدا الحكومة البريطانية ، كما نصت الاتفاقيات الجديدة كذلك على أنه لا يجوز لهم إجراء علاقات خارجية إلا بموافقة الحكومة البريطانية .

إلا أن بريطانيا لم تجد في تلك الاتفاقيات ما يقطع الطريق على ألمانيا في تنفيذها لمشروع سكة الحديد ، الأمر الذي حملها على أن ترنو بنظرها إلى الكويت . فاتصلت على إثر ذلك بالشيخ محمد الصباح "قائم مقام" التابع لولاية البصرة والحاكم الشرعي وممثل الدولة العثمانية فيها ، بقصد إبرام اتفاقية حماية تحقق انفصال الإمارة عن الخلافة العثمانية ، وثبتت حكم الشيخ محمد لها وتحصره في ذريته . إلا أن الشيخ محمد رفض العرض البريطاني مثبتا تبعية الإمارة للدولة العثمانية .

وعند ذلك دب خلاف مالي بين الشيخ محمد والشيخ جراح الصباح المقرب من الباب العالي وبين أخوهم الشيخ مبارك الصباح الذي قتل على إثره الأخير أخويه واقترح مشيخة الإمارة . ولما علم الباب العالي بالأمر ممن فروا من أبناء الشيخ محمد الصباح وأبناء الشيخ جراح الصباح

وبعض الأسر الكويتية إلى البصرة اتقاء وخوفاً من الشيخ مبارك، واحتماء بالدولة العثمانية، رفض الباب العالي تقليد الشيخ مبارك الإمارة. فاستغل الكولونيل "مالكولم جون ميد" المقيم السياسي البريطاني في الخليج فرصة التوتر هذه ليقوم مع الشيخ مبارك الصباح معاهدة حماية تم على إثرها انفصال الكويت عن الدولة العثمانية عام ١٨٩٩ م.

وقد جاء في المعاهدة ما نصه: (. . . أن الشيخ المذكور مبارك بن الشيخ صباح قد ألزم نفسه هنا بإرادته ورغبته الحرة، وورثته ومن يخلفه، ألا يستقبل وكيل أو ممثل أي قوة أو حكومة في الكويت، أو في أي مكان آخر ضمن حدود أراضيه، دون الموافقة المسبقة للحكومة البريطانية، كما يلزم نفسه أيضاً وورثته ومن يخلفه، بأن لا يتنازل أو يبيع أو يؤجر أو يرهن أو يعطي لغرض الاحتلال أو لأي غرض آخر، أي جزء من أراضيه لحكومة أو رعايا أي دولة أخرى دون الموافقة المسبقة لحكومة صاحب الجلالة). وقد نصت الاتفاقية في طياتها كذلك على حصر حكم الإمارة في ذرية الشيخ مبارك.

وبذلك استطاعت بريطانيا ومن خلال هذه المعاهدة قطع الطريق على الدولة الإسلامية والحكومة الألمانية لاستكمال بناء مشروع سكة الحديد، ومع إلحاق قطر بعد انفصالها عام ١٩١٦ م عن حكم آل خليفة — حكام البحرين — بشكل من أشكال معاهدة الحماية تكون بريطانيا قد استكملت مطلع القرن العشرين بسط نفوذها الاستعماري على منطقة غرب الخليج بأكملها. وعلى الرغم من عداء سكان هذه المنطقة بصفتهم مسلمين للإنجليز كونهم كفارا، إلا أن بريطانيا استطاعت بخبثها من التغلغل في علاقاتهم الاجتماعية. فاستطاعت ربط العديد منهم بصداقات شخصية، ونجحت في احتواء وتثقيف الكثير من المؤثرين من مثل أبناء الحكام، والبارزين من السياسيين، وكبار التجار والمفكرين، و(مشايخ الدين)، وغيرهم.

ومما زاد من تشديد قبضة بريطانيا على منطقة غرب الخليج مطلع القرن العشرين هو توقيعها معاهدات مع مشيخات الخليج أخذت بمقتضاها بريطانيا حقوق استغلال الثروات المعدنية في المنطقة، وذلك بعد تنامي احتمالات وجود النفط فيها باكتشافه في مسجد سليمان في إيران عام ١٩٠٨ م. وعندما اختل ميزان الموقف الدولي بعيد الحرب العالمية الأولى، وأخذت أهمية الخليج بالبروز عالمياً باكتشاف النفط فيه بكميات تجارية، جرّت بريطانيا الشركات الأميركية معها إلى الخليج بهدف حمل الولايات المتحدة الأميركية على مشاركتها بالدفاع عن منطقة الخليج في وجه الخطر الشيوعي المحدق وقتئذ. لكن أمر العالم لم يقف عند هذا الحد، فقد تلا ذلك الاختلال بميزان الموقف الدولي نشوب الحرب العالمية الثانية والتي انتهت إلى تدهور حال

بريطانيا وأوروبا عموما، وإلى تبدل الموقف الدولي وظهور الهيمنة الأميركية على أوروبا بتزعمها للمعسكر الرأسمالي .

وهكذا بدأت الولايات المتحدة الأميركية تفرض سياساتها الجديدة على بريطانيا وأوروبا بشكل عام . ثم ما لبثت أميركا أن بدأت في خوض صراع على المصالح معها، ومن أهم ما حققته أميركا في صراعها مع بريطانيا على المنطقة آنذاك هو أخذها لمصر عام ١٩٥٢م، وبناءؤها زعامة جمال عبد الناصر للعرب، واستغلالها وزن مصر، وشعبية عبد الناصر لدى العرب في محاولات اقتلاع نفوذ بريطانيا من المنطقة بأسرها. وقد انعكس هذا الأمر على استقرار مشيخات الخليج بعد تجدد حلم الوحدة عند الأمة، وتمثله في الوحدة بين مصر وسوريا .

ومما زاد الأمر خطورة على مشيخات الخليج سعي العراق إلى ضم الكويت بعد ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨م، التي جاءت باللواء عبد الكريم قاسم، وكان عبد الكريم قاسم قد استغل في سعيه لضم الكويت وجود أحفاد كل من الشيخ محمد الصباح، والشيخ جراح الصباح حكام الكويت سابقا في العراق، وكون الإمارة لا تزال تحت الاحتلال البريطاني . الأمر الذي حمل معه بريطانيا على الإسراع في إبرام معاهدة مع عميلها الشيخ عبد الله السالم الصباح أمير الكويت آنذاك أصبحت بموجبها إمارة الكويت دولة مستقلة . كما وأوعزت بريطانيا للشيخ عبد الله السالم الصباح بإعلان الدستور عام ١٩٦٢م، والسعي لضم الإمارة إلى عضوية الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، على أن يتبع ذلك استدعاءه لأبناء وأحفاد كل من الشيخ محمد الصباح، والشيخ جراح الصباح للعودة ثانية إلى الإمارة، وإشراكهم سوريا في الحكم . وكانت بريطانيا قد رمت من وراء ذلك قطع الطريق على العراق لضمه الكويت أولا، والإبقاء على الكويت إمارة تابعة لها ثانيا .

ونتيجة للعراقة التي اكتسبها النفوذ الإنجليزي في الخليج، وحاجة أميركا لترتيب وضعه باعتبارها منطقة نفوذ حيوي بالنسبة لها، فقد أخذت بالعمل على التخلص من بعض العملاء الذين لهم تأثير وفاعلية، لذلك قامت بقتل الملك فيصل ١٩٧٥م، ليصبح عميلها فهد وليا للعهد، وملكا غير متوج للسعودية . وأخذت تعزز من مكانة صدام حسين في العراق، حتى تمكن من إبعاد البكر وأخذ الرئاسة فيها عام ١٩٧٨م . وأتبع ذلك بإشعال الثورة في إيران للعام نفسه، مستغلة شعبية الخميني الذي كان مقيما وقتها في العراق، ومكانته عند الشعب الإيراني، ومعظم ملالي إيران .

وبذلك سيطرت أميركا على أهم ثلاث دول في الخليج هي : السعودية، والعراق، وإيران .

ولم يبق عليها سوى الهيمنة على ما تبقى من دويلات الخليج . فرأت أمريكا أن الطريقة المثلى للهيمنة على هؤلاء الحكام هي تخويفهم ودفعهم للارتقاء في أحضانها حمايتهم . فوضعت لتحقيق هذا الهدف عدة خطط ، بحيث كانت كلما فشلت خطة استبدلت بها غيرها .

وكانت أولى هذه الخطط الإيعاز لإيران بعد أن أصبح الخميني زعيما لها برفع شعار " تصدير الثورة " ، مستغلة في ذلك وجود أعداد كبيرة من الإيرانيين في معظم دول الخليج ، إلى جانب أن جزءاً غير قليل من سكان هذه الدول من أتباع المذهب الجعفري . وعندما أخفقت هذه الخطة في تحقيق الهدف منها ، عملت على تحقيقه من خلال خطة أخرى أعدت لحفز الاتحاد السوفييتي لاحتلال أفغانستان عام ١٩٧٩ كان القصد منها إنهاء الاتحاد السوفييتي وبجانب ذلك فقد نشط عملاء أميركا في التحدث عن الخطر الشيوعي الداهم على المنطقة ، مذكرين بالأطماع الروسية القديمة للوصول إلى المياه الدافئة ، وأعلن كارتر الرئيس الأميركي الأسبق عن ما عرف باسم (مبدأ كارتر) ، فأخذ المسؤولون الأميركيون يتوافدون على دول الخليج ، مهولين من الخطر الشيوعي ، وعارضين على هذه الدول الحماية الأمريكية .

ولم تكن بريطانيا بقيادة حزب المحافظين وقتئذ بعيدة عن مجريات الأحداث وما ترمي إليه ، إلا أن حالة الضعف التي كانت تتابها وتستشري فيها ، وخشيتها من الاصطدام المباشر بالمصالح الأمريكية قد حالاً دون ظهورها بشكل واضح على مسرح الأحداث . وقد قامت حينذاك بإرسال كل من وزير الدولة للشؤون الخارجية ونائب القائد العام البريطاني إلى إمارات الخليج ، وذلك بغية طمأنة عملائها حكام دول غرب الخليج وإمدادهم بالمشورة والدعم والتنسيق للحيلولة دون سيطرة أميركا على كامل الخليج .

ولما أخفقت خطة أميركا الثانية في تخويف مشيخات الخليج وحملهم على الارتقاء في أحضانها ، فقد كان من أهداف إشعالها الحرب بين العراق وإيران إضافة لاستنزافهما وإضعافهما جعل الرعب يدب في قلوب مشايخ الخليج وحكامه ، وقد كان لتركيز هجوم صدام حينذاك على ما يُسمى " عربستان " ، الواقعة في الجنوب الغربي من إيران ، قصد واضح وهو تخويف الكويت وحملها على طلب الحماية الأمريكية ، والذي من شأنه إذا ما تم أن ينعكس على باقي دول الخليج على اعتبار أن الكويت تشكل بالنسبة لها خط دفاعها الأول .

وفي ذلك الوقت تدخلت بريطانيا لحماية عملائها من مشيخات الخليج ، فأوعزت إلى الكويت بالاتصال بجاراتها من دول الخليج لتأسيس " مجلس التعاون الخليجي " ١٩٨١م ، وذلك لتنسيق الجهود ما بين مشيخات الخليج مقابل الضغط الأمريكي الهائل عليها . وقد تم

ضم السعودية للمجلس بقصد الاحتواء أولاً ، وتشتيت الجهود التنسيقية لعملاء الأميركان في المنطقة ثانياً . وليس أدل على أن ضم السعودية كان لذلك القصد من أن جُعِلت قرارات المجلس بالأغلبية ، وهو ما مهد السبيل إلى تمكين الكويت من الهيمنة على قرارات المجلس ، وأهدافه ، وسياساته ، ومنصب أمينه العام ، وكان قد أسند بشكل دائم لعميل الإنجليز الكويتي العريق أحمد بشارة ، على الرغم من مخالفة ديمومة بقائه في هذا المنصب للوائح المجلس والتي تنص على تناوب الدول الأعضاء له .

وبعد أن تحقق لأميركا أهدافها من إشعال الحرب ومنها إضعاف كل من إيران والعراق وإنهاكهما لم يتحقق لأميركا الإخضاع الكامل لمشيخات الخليج ، لذلك أغرت صدام باقتحام الكويت تمهيدا لتدخلها المباشر في الخليج كله ووضع يدها على مقدراته . وكانت أميركا قد حرصت على منع صدام من المساس بالعائلة الحاكمة في الكويت حتى تكون إعادة هذه العائلة إلى السلطة درسا لغيرها من دويلات الخليج كي تترمي جميعها في أحضان أميركا . وقد نجحت أميركا في خططها أيما نجاح . فبعملية استيلاء العراق على الكويت رضخ حكامها ومعهم حكام باقي دويلات الخليج للهيمنة الأميركية ، وصارت لأميركا الكلمة الفصل في قرارات هذه الدول السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وسيطرت أميركا على نفط الخليج كله . وترتب على ذلك أن تركت الكويت زعامتها في دول الخليج لجارتها السعودية ، وأصبحت الأخيرة هي المهيمنة بمساعدة الأميركان على دويلات الخليج ، وأستبعد عبد الله بشارة مباشرة عن أمانة سر مجلس التعاون الخليجي .

هذا هو واقع التاريخ السياسي الحديث لمنطقة غرب الخليج وباختصار شديد يتضح معه مدى الاستهداف المتواصل من دول الغرب الكافر لبلاد المسلمين ومقدساتهم ومدى تأثير الخيانة على ضياع المسلمين وموارد بلادهم ، والمردود القاسي للهو الأمة وسكوتها عن العمل الجاد والمخلص الذي من شأنه أن يخلصها مما هي فيه من ذل ومهانة واستعباد مدفوع الأجر ، وينقلها إلى ظل خلافة راشدة ينعمون فيها بالعز والكرامة في الدنيا ، ويسترحصون كل غال في سبيل المحافظة على كيان دولتهم التي لا تعرف الحدود وتشق جيوشها التي سبق لها أن انطلقت من الجزيرة لتكسر الحواجز المادية التي تحول دون نشر نور الإسلام في هذا العالم المعتم بل والمظلم بالكفر ظلاما دامسا . ■■



الإطباق الأميركي على القارة السوداء

ما أن حلت سنة ١٩٦٠ م حتى وجد لأميركا في أفريقيا نفوذ وعملاء، ومن يومئذ بدأ الصراع في أفريقيا وصارت أميركا تحاول جدياً إخراج الدول الاستعمارية الأخرى منها والحلول محلها، إلا أنها لم توفق في ذلك كما وفقت في السنوات العشر الأخيرة، حتى أصبحت تهيمن على القارة كلها، لكن دون انفرادها في إدارة كافة أزماتها بسبب بعض الوجود لفرنسا في القارة، التي لا تزال تتشبث جاهدة بما بقي لها من عملاء فيها، وما بقي لها من قواعد عسكرية في ساحل العاج والسنغال والغابون وتشاد وجيبوتي وأفريقيا الوسطى، ولا يخفى على أحد ما تعنيه أفريقيا بالنسبة لفرنسا، التي أكد رئيسها السابق ميتران أنه بدون أفريقيا لن يكون لفرنسا ذكر في القرن الواحد والعشرين، وبناء على ذلك حاولت فرنسا الإبقاء على قيمة المساعدات التي تقدمها لإفريقيا والتي قدرت عام ١٩٩٧ بحوالي ١٨,٧ مليار فرنك فرنسي أي ما يعادل ٤٩٪ من مجمل المساعدات الفرنسية الخارجية، إضافة لدعم تيار الفرنكفونية في أفريقيا وإيجاد تجمع سياسي قوي يضمها ويجعل لها مدخلاً قوياً في كل الأزمات التي تحدث في تلك الدول، ومع أن فرنسا لا تزال حتى سنوات قليلة تتفوق على أميركا في ما تملكه من شركات وبنوك في القارة الإفريقية (١٢٧ شركة و٦٨ بنك مقابل ٢٨ شركة و١٢ بنك) إضافة لحجم معوناتها المقدمة لإفريقيا، إلا أنه أصبح من الواضح تراجع نفوذها بشكل كبير، وقد أسهم ترحيب الأفارقة ضمنياً بالأميركيين وكرههم للفرنسيين الذين ارتبطت أفعالهم وفسادهم بأسماء رموز الحكم السابقين من أمثال موبوتو وغيره في التقدم الأميركي في القارة، و تحاول أميركا محو كل وجود فرنسي بما في ذلك اللغة الفرنسية التي تعد الأولى في الدول التي كانت تحت سيطرتها واستبدالها بالإنجليزية أو إدخال الإنجليزية معها على التوازي، وعملت أميركا على حشد عملائها وتكثيلهم ضد النفوذ الفرنسي في القارة - إلى أن يتم

إنشاء قوات السلام الافريقية - وقد ظهر ذلك جليا في عملية إزاحة موبوتو وتنصيب لوران كابيلا، الذي ساندته كل من أوغندا وأنجولا وزيمبابوي ورواندا وبوروندي بقوة، وطلبت أميركا في نيسان من عام ١٩٩٤م علنا من موبوتو التنازل عن السلطة، ورتبت عملية تسليمه السلطة ودخوله كينشاسا في ١٧ / ٥ / ٩٧ معلنا انتصار أميركا في قلب القارة ودحر النفوذ الفرنسي منه، ولا يخفى أهمية موقع زائير الجغرافي والتي تحدها تسع دول أفريقية، والتي قيل عنها (أن خريطة أفريقيا تشبه المسدس وأن زائير هي زناد ذلك المسدس) وهي كنز أفريقيا، وبذلك سارت أميركا خطوة قوية في ترسيخ نفوذها شمالا وغربا حيث أصبحت الظروف مواتية لذلك، وهي تعمل على ترتيب خريطتها مثل فصل جنوب السودان، واستخدمت أميركا أحزاب المعارضة مثلا في السنغال عن طريق إثارتها ضد الرئيس عبده ضيوف الذي تولى السلطة منذ ١٩٨٠ واضطر في آذار من عام ١٩٩٠ إلى عزل أمين السر العام للرئيس جان كون الذي شغل هذا المنصب منذ أيام الفرنسيين، وكانت أحزاب المعارضة تؤلب الناس ضد عبده ضيوف في تأثير جان كون عليه وعلاقته به وصلته بفرنسا وتحكمه بأمور الدولة، واستخدام المعارضة هنا جاء من حيث أن البلاد التي لا تزال تحتفظ فيها فرنسا بقواعد لها وترتبط بمعاهدات حماية وتعاون معها لا بد أن يكون فيها التغيير داخليا حتى تضمن عدم تدخل القوات الفرنسية واستنادها في ذلك إلى المعاهدات، وهذا هو الحال مع السنغال، التي تحتفظ فرنسا فيها بـ ١٣٠٠ مظلي في داكار على شكل قوة للتدخل السريع، تماما كما هو الحال في جيبوتي التي تمتلك فرنسا فيها قاعدة بحرية وجوية تضم أكثر من ٣٠٠٠ جندي وأسراب من الطائرات المقاتلة من طراز ميراج وغيرها، وفي تشاد تستغل أميركا مثلا واقع قبائل التوبو التي يمتد تواجدها بين ليبيا وشمال تشاد وشمال شرق النيجر وهم الأكثر عددا في تشاد وينحدر منها كثيرون من أفراد الجيش الليبي، الأمر الذي ساهم في استفادة ليبيا منهم في دعم يوسف توجويي وزير الداخلية الذي ينتمي إلى التوبو والذي دخل في صراع مع إدريس ديبي (زغاوة) منذ أواخر عام ١٩٩٨، كما استفادت منهم في دعم وارجار الذي قاد ثورة شمال النيجر على الحدود مع ليبيا.

أما في نيجيريا فقد نجحت أميركا في تقوية نفوذها فيها، وإعطائها دورا إقليميا في غرب أفريقيا، وهي تملك مؤهلات لذلك كجيشها الذي يبلغ ٧٧ ألف رجل وهو عدد جيد مقابل دول غرب أفريقيا الأخرى، إضافة لكون نيجيريا من أكثر الدول الإفريقية

سكانا، وقد ظهر لها دور جلي في سيراليون التي دفعت إليها ١٠ آلاف جندي ضمن القوة التابعة لمجموعة دول غرب أفريقيا، كما نجحت في شباط من عام ١٩٩٨م في إعادة كبح إلى الحكم في سيراليون، وهددت القوات البريطانية بإطلاق النار عليهم حال تدخلهم في الأزمة، وبدا في زيارة كلنتون لنيجيريا قوة نفوذ أميركا فيها، وكان هدف الزيارة تأييد النشر لكثائب نيجيرية تم تدريبها في أميركا لإلحاقها بقوة حفظ السلام في سيراليون لطرد قوات الجبهة الثورية، واستعادة السيطرة على مناجم الماس، غير أن فرنسا تحاول بكل قوتها البقاء فيما بقي لها من نفوذ في ساحل العاج والسنغال والغابون وغيرها من الدول، كما تطمح بالحفاظ على تفوق القبائل الموالية لها، وبالتالي إشعال الصراع بين القبائل كما حصل في رواندا وبوروندي.

ففي رواندا مثلا ساندت فرنسا الهوتو في مواجهة التوتسي، والهوتو يرتبطون تاريخيا برابطة الفرنكفونية بخلاف التوتسي، الذين يرتبطون برابطة الانجلوفون، وتدخلت فرنسا بعد شهرين من بداية الأزمة في ٦/٤/١٩٩٦م عندما بدأت المعارضة (الجبهة الوطنية) ببسط نفوذها، وتوافدت قواتها من قواعدها في الغابون والسنغال وجيبوتي، كما عمل موبوتو حينذاك كذلك على دعم وإسناد الهوتو، إلا أن بول كاجام عميل أميركا وهو من التوتسي نجح في السيطرة على الحكم وأصبح الرجل القوي في رواندا، حيث عمل على فتح حدوده لجنود كابيلا ضد موبوتو، والذي ظهر دعم كلنتون له من خلال عقده قمة عنتيبي في رواندا خلال جولته الأفريقية عام ١٩٩٦م.

أما في بوروندي فإن أميركا تعمل على استقرار نفوذها فيها، وترتيب وضعها بإحداث توازن بين القبيلتين القويتين فيها، ضمن ترتيب وضع دول القارة بشكل عام وإحداث توازن بين القبائل القوية فيها، ففي جولة كلنتون والتي زار خلالها تنزانيا في ٢٨/٨/٢٠٠٠م كان الموضوع الأساسي للزيارة دفع محادثات السلام التي استمرت أكثر من سنتين بوساطة مانديلا بين بيبي بويويا (التوتسي) والمعارضة الهوتو في بوروندي من خلال إجراء فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات تجرى خلالها انتخابات ديمقراطية على أن يحظى الهوتو بتمثيل متساو مع التوتسي في صفوف الجيش.

وفي ليبيريا مثلا تعمل أميركا على إسقاط تيلور من الحكم والذي تلقى تهديدا في تموز عام ٢٠٠٠م من وكيل وزارة الخارجية الأميركية توماس بيكرينغ بفرض عقوبات اقتصادية عليه إذا لم يقطع نهائيا وأصر العلاقة مع الجبهة الثورية المتحدة في سيراليون، والذي

يصفه مسؤول أميركي بأنه (ميلوسيفتش غرب أفريقيا) وكذلك عن طريق دعم فصيل روزفلت جونسون (حركة التحرير الليبيرية) المنتمي لقبيلة الكراهن الذي تفجر النزاع بينه وبين تيلور منذ شهر نيسان عام ١٩٩٦ م.

ولا تزال فرنسا تقاوم بكل قوة محاولات أميركا لإخراجها من القارة، فمع أن أميركا نجحت في إيصال ليسوبا الى الحكم عام ١٩٩٢ م في الكونغو «البرازفيل» والذي قام بعد انتخابه بكسر الاحتكار النفطي الذي كانت تملكه شركة إلف الفرنسية، إلا ان فرنسا استطاعت إعادة السلطة لنعويسو في تشرين الأول / أكتوبر من عام ١٩٩٧ م وقد كان ليسوبا قد اطاح به بعد ١٢ عاما من خدمته للفرنسيين، ونجحت كذلك في إقصاء الحسن واثارا عميل أميركا في ساحل العاج عن الترشح لرئاسة الدولة إلى حين، إلى غير ذلك من أعمالها في غرب افريقيا.

كما تدفع أميركا بدول إفريقيا إلى تبني النهج الديمقراطي، وتشجيع الزعماء الأفارقة على التنحي سلميا عن السلطة، والسماح بإجراء انتخابات ديمقراطية فيها، مثل تنحي مانديلا، وماسيري رئيس بوتسوانا الذي قال كليتون في تنحيته (إن إفريقيا بحاجة إلى دول مثل بوتسوانا)، وكذلك تنحي جوليوس نيريري رئيس تنزانيا، وكانت تلمح عام ١٩٩٩ لموغابي ليتنحي عن السلطة، وقد نشرت صحيفة فاينانشال تايمز في شهر ١١ / ١٩٩٩ م رسما كاريكاتيريا يصور موغابي وهو يقود حافلة كتب عليها (السلطة إلى الابد) في دلالة على هذا النهج الأميركي.

هذا وقد عملت أميركا على إثارة قضية الديون الأوروبية على الدول الأفريقية في القمم الأفريقية السابقة، مثل قمة الجزائر التي جعلت قضية الديون أحد المحاور الأساسية للقمّة، وفي جولة كلنتون عام ١٩٩٦ م لأفريقيا أعلن عن إلغاء ١,٧ مليار دولار من ديون القروض التي وفرتها بلاده بمعدلات فائدة قليلة جدا لبعض الدول الأفريقية الفقيرة، وتحدى الدول الأخرى أن تحذو حذوه مما أخرج الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا، كما استغلت أميركا ما فعلته فرنسا من تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي ٥٠٪، الأمر الذي أحدث أزمات كبيرة في اقتصاديات الدول الأفريقية المرتبطة بالفرنك الفرنسي، حيث أن هناك ١٤ دولة أفريقية تتعامل به، وقدمت أميركا في المقابل مشروع الشراكة الاقتصادية مع دول القارة.

ومشروع الشراكة كان هو الهدف الأساسي لجولة كلنتون في عام ١٩٩٦ م والتي زار

فيها ست دول هي غانا وأوغندا ورواندا وجنوب أفريقيا وبوتسوانا والسنغال، إضافة لتقوية نفوذ أميركا فيها، فقبل أيام من زيارته تم التصويت في مجلس النواب الأميركي على قانون التجارة الجديد مع أفريقيا والذي يتمثل في فكرة (التجارة وليس المعونة Trade not Aid) والذي يتضمن إزالة الحواجز الجمركية الأميركية عن صادرات ٤٨ دولة أفريقية مع فتح القارة للاستثمارات الأميركية في الدول التي تتبع الليبرالية الاقتصادية وتخضع لقوانين صندوق النقد الدولي وذلك بدلا من سياسة المعونات .

وزيارة كلنتون تلك ضمت خمس دول داخلية في النفوذ الأميركي مثل غانا ورئيسها جيرى راولينجز وأوغندا ورئيسها يوري موسيفيني ورواندا ورئيسها بوكاجام .

أما زيارته للسنغال فكانت رسالة موجهة لفرنسا، مضمونها أن عهدا قد ولى، وأعلن فيها عزم الولايات المتحدة إنشاء مركز أفريقي للدراسات الأمنية والذي من أهدافه التدريب والارتقاء بمستوى الأفارقة وتدريب قوات حفظ السلام الأفريقية، والتي اثبتت نجاحها في إعادة كبح إلى الحكم فيما لم تنجح في ذلك القوات الدولية، والتي تريد أميركا الارتقاء بمستواها من اجل تحكّمها في الاحداث في القارة، وقد صرح سالم احمد سالم في أحداث راوندا في ١١ / ٦ / ١٩٩٤م بأنه (ينبغي على إفريقيا أن تتعلم كيف تحل قضاياها بنفسها) وأكد إبان عقد قمة الكاميرون عام ١٩٩٦م أن تدخل الجيران الافارقة لوضع حد للنزاع الذي اندلع عام ١٩٩٤م لا يعني تدخلا في الشؤون الداخلية لبورندي، وتقرر في تلك القمة تقديم المساعدة العسكرية لها .

وجولة كلنتون عام ١٩٩٦م جاءت كترويج لنجاح السياسة الأميركية في القارة المتمثلة في تأكيد كلنتون عام ١٩٩٤م على الحاجة لسياسة جديدة تجاه أفريقيا، ويلخص هذه السياسة قوله في أكرام عام ١٩٩٦م (نريد أن نعمل مع أفريقيا وإقامة شراكة معها ... ينبغي الدفاع عن الديمقراطية ... أن الأوان لوضع أفريقيا جديدة على خريطتنا ...)

وقدم إثارة موضوع الاستثمار الأميركي في القارة بشكل قوي، تقول سوزان رايس المسؤولة عن الشؤون الافريقية في وزارة الخارجية الأميركية (هناك أكثر من سبب للتفاؤل بمستقبل أفريقيا التجاري ... إن أفريقيا تشكل سوقا غير مستغلة قوامها ٦٠٠ إلى ٧٠٠ مليون مستهلك لا يصلهم سوى ٧٪ من صادرات الولايات المتحدة التي لا تتعدى حصة أفريقيا من استيرادها نسبة ١ في المائة) وفي جنوب أفريقيا أعلن كلنتون عن إنشاء ٣ صناديق برأسمال نحو ٧٥٠ مليون دولار كتعاون اقتصادي مع أفريقيا .

وستحرص أميركا على تحقيق الاستقرار الضروري لحفظ الثروات الأفريقية بعد أن هيمنت على القارة، ومن ذلك اتفاق السلام بين إثيوبيا وإرتيريا ومشروع السلام في بورندي، كما تعمل على تهيئة المناخ المناسب للانطلاق الاقتصادي، ومن هذا المنطلق تولي الولايات المتحدة أهمية كبيرة للقضايا الأمنية في القارة.

وقد ذكرت مجلة الوسط بتاريخ ٢١/٢/٢٠٠٠م وبعد زيارة كوهين للمغرب عن تسرب معلومة مفادها (أن واشنطن تبحث حاليا مع بعض العواصم الأفريقية ترتيبات أمنية إقليمية) وهذا المشروع يقضي (بإقامة منظومة أمنية عمودية تغطي القارة الأفريقية وتكون بمثابة حديقة خلفية للحلف الأطلسي ، نقطة ارتكازها في المغرب والثانية في وسط القارة في نيجيريا والنقطة الثالثة في جنوب أفريقيا وهي الدول التي زارها وليم كوهين في جولته الأفريقية) وقد ذكرت المجلة أنه (لا يستبعد في مرحلة تالية أن يقام خط مواز آخر يمتد من الإسكندرية مع نقطة ارتكاز وسط القارة من ناحية الشرق في العاصمة الكينية نيروبي ليتصل مع الخط الآخر في الكاب ، ولعل الملاحظ أن هذين الخطين كانا في الماضي طريق سير الجيوش الاستعمارية أيام الإمبراطوريتين الإنكليزية والفرنسية).

هذه بعض النقاط المتعلقة بالأعمال الأميركية في القارة السوداء وما يتعلق بترتيب أوضاعها وتصفية النفوذ الفرنسي فيها بشكل كامل ، وما يجري حاليا من أحداث في القرن الإفريقي ومن تفاعلات قضية دارفور وما سبقها في جنوب السودان ، إلا إعادة هيكلة تلك المنطقة لتأمين الاستفادة من ثرواتها بل وثورات القارة عامة ، وطردها تبقى من النفوذ الفرنسي أو شله تماما .

والذي يدمي القلب أن يرى المسلم حال معظم أمته وقد انتابها الإذلال والخيبة ، وعض أبناءها الجوع وفتك المرض بالكثيرين منهم ، رغم أن التفاتة تملؤها الإرادة الصادقة منهم يمكن لها أن تغير وجه التاريخ فتغير حالهم من ذل إلى عز ، وتغير أوضاعهم من فقر إلى غنى ، حتى لا يبقوا كالعير في البيداء يقتلها الظمأ والماء فوق ظهورها محمول ، فأراضي السودان وحدها يمكنها أن تكون بحق سلة غذاء المنطقة حيث أن ما يمكن زراعته ما بين ٢٠٠ - ٣٠٠ مليون فدان في الوقت الذي لا تتعدى فيه الأراضي الصالحة للزراعة في مصر الـ ٨ مليون فدان ، هذا عدا عن الثروات المذهلة المخبوءة في باطن القارة والتي يشكل المسلمون الجزء الأكبر من سكانها ، ولكن الله وعد أن ينزل نصره على من ينصره فهل ننصر الله ونعيد الخلافة فتحمل الرسالة لنسعد ويسعد البشر جميعا . ■■



أحداث دارفور

أصدر مجلس الأمن الدولي [في ٣٠ / ٧] قراراً يطالب فيه حكومة السودان بإنهاء مشكلة دارفور خلال شهر واحد، وسبق للأمم المتحدة أن وقَّع اتفاقاً مع الحكومة السودانية قبيل ذلك يمهّل فيه حكومة السودان ثلاثة أشهر لإنهاء المشكلة، وفور صدور القرار أعلن الرئيس الفرنسي شيراك أن فرنسا ستقوم بحشد قواتها المتواجدة في تشاد على الحدود التشادية السودانية. ولقد كان واضحاً تسارع الأحداث حول مشكلة دارفور في الآونة الأخيرة، وكان للتقارير التي أعدتها بعض أجهزة الأمم المتحدة ومنظمات "إنسانية" أميركية، ثم زيارة كل من كولن باول وزير الخارجية الأميركي وكوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة أثر بالغ في إحداث ضجة دولية حول تضخيم ما يجري في دارفور حيث كانت التقارير والتصريحات قد تركزت حول القتل الجماعي والاعتصام وحرق القرى والمحاصيل وتسميم مصادر المياه . . . وأن كل ذلك يجري على أيدي قبائل عربية مدعومة من حكومة السودان.

ومشكلة دارفور والتي تفجرت قبل عام ونصف تقريبا أثناء ذروة المفاوضات التي كانت قائمة لإنهاء مشكلة جنوب السودان كانت محصورة قبل ذلك في صعيدها المحلي الذي كان لا يتعدى شكاوى المناطق المهمشة، والاحتقانات الناشئة عن إقالات لبعض كبار العسكريين ووزراء من قبيلة الزغاوة أكبر قبائل المنطقة، إضافة للنزاعات القبلية العادية، ثم جرى نقلها إلى صعيد دولي مؤخرا حتى ظهرت بهذا الحجم، الذي تم التذرع به لاستصدار القرار الدولي.

والمدقق في مشكلة دارفور والتي تحولت إلى أزمة يلمس أن إثارته لم تكن ابتداء مرهونة بوضع محلي أو إقليمي بل بالصياغة الأميركية الجديدة والتي تطال مختلف مناطق العالم ومنها منطقة القرن الإفريقي والذي يشمل كلا من إريتريا والصومال والحبشة وجيبوتي وكينيا وتنزانيا وأوغندا والسودان، وأن اختصار المدة الممنوحة لحكومة السودان تحكّمها اعتبارات جانبية أهمها الانتخابات الأميركية المقبلة وحشد أصوات السود.

وأهمية منطقة القرن الإفريقي في الاستراتيجية الأميركية تكمن في نواحي عديدة؛ أهمها الموقع الاستراتيجي والثروات المذهلة التي تكمن في باطنه، فموقع المنطقة الاستراتيجي ناشئ عن محاذاتها لمنطقة النفوذ الحيوي لأميركا حيث دول الخليج إضافة إلى قربها من قلب منطقة الشرق الأوسط، لذلك فهي تركّز على زيادة عدد قواعدها؛ حيث لا يواجه تواجدها حساسيات تذكر في تلك المنطقة، ثم إن ضعف دول المنطقة واستسلامها للإرادة الأميركية يجعل منها أداة قابلة للتشكيل حسب الرغبة الأميركية لتعاضم بذلك قدرة أميركا على نهب الثروات وعلى تهديد بقايا النفوذ الفرنسي في وسط القارة الإفريقية وصولاً إلى غربها، حيث خليج غينيا الغني بالنفط والمحاط بدول تحرص فرنسا ألا تضع من يدها، وهذا ما يفسر شعور الفرنسيين بالخطر ومن ثم مسارعة شيراك لحشد القوات الفرنسية في تشاد على الحدود التشادية السودانية بذرائع إنسانية، حيث تدرك فرنسا أن من أهداف إنشاء المركز الإفريقي للدراسات الأمنية في السنغال إثر زيارة كليتون لبعض دول القارة في النصف الأول من سنة ١٩٩٨ هو إبعاد فرنسا خاصة عن تقديم "النصائح" السياسية والأمنية للقادة الأفارقة كما ورد في تقرير البيت الأبيض حول نشاط وأهداف المركز.

فأزمة دارفور وإن كانت تخدم السياسة الأميركية في الخليج وبقية الشرق الأوسط وإفريقيا ولكنها تخدم في الوقت نفسه ترتيبات أميركا للسودان نفسه كجزء من منطقة القرن الإفريقي؛ فبعد أن فرغت الإدارة الأميركية من ترتيب وضع جنوب السودان بتأثيراته المستقبلية على حوض منطقة البحيرات الاستراتيجية وعلى وحدة السودان ذاته ومقدراته، عمدت إلى إيصال مشكلة دارفور إلى التدويل وصولاً إلى حكم ذاتي متوقع حسب ما تشير إليه مجريات الأحداث، مما يميّط اللثام عما تخطط له الإدارة الأميركية من الوصول بالسودان إلى حالة من التفكك الفعلي لإعادة هيكلته وهيكلته منطقة القرن الإفريقي من جديد.

وحكومة البشير التي أثبتت المرة تلو الأخرى ولاءها وارتماؤها على أعتاب البيت الأبيض مستغلةً الإسلام في خدمته يبدو أنها قد أصابها الإنهاك من تتالي الأحداث والأزمات التي كان واضحاً أن صانعها واحدٌ، والممسك بخيوط أطرافها واحدٌ، من غارانغ في الجنوب إلى الشق الآخر للحزب الحاكم التابع للترابي إلى بقية أحزاب المعارضة السودانية وصولاً إلى قادة حركات التمرد في دارفور، والظاهر أن هذه الحالة من الإنهاك المقصود التي تبدو عليها حكومة البشير تشير إلى أنها لم تعد صالحة للخدمة بالشكل الجديد الذي يُراد للسودان أن يبدو عليه مستقبلاً، بعد إعادة هيكلته.

أيتها الأمة الكريمة..

إنَّ خيانات الحكام لله ولرسوله وتفريطهم بنا وارتماثهم بأحضان الكفار وما جرُّوه وما زالوا يجرُّونه على هذه الأمة من مصائب كفيفة بنا أن نتحرك وفي مقدمتنا المؤثرون للتخلص من رجسهم وإنهاء الحالة المزرية التي نعيشها في ظل حكومات تابعة لأميركا والغرب الكافر .

فهذا حاكمُ السودان وهو يدرك أن أخطرَ مشاكل السودان يمكن حلها بكل سهولة باللجوء لمصر باعتبار مصر والسودان وحدة واحدة ، وأن أمنهما واحد ، ومع ذلك لا يعمد إلى التلميح عدا عن التصريح لفضح الدور المتخاذل لحكومة مبارك ما يدل على مدى الاستهانة والخيانة التي يتمتع بها حكام هذه الأمة وانسياقهم التام وراء الراعي الأميركي .

وهذا حاكمُ مصر الذي لولا خياناته المتكررة لأمكن تلافي كثير من المصائب والويلات التي وقعت على هذه الأمة ، باعتبار مصر وثقلها وإمكاناتها كانت كافية لمنع عبور القوات الأميركية من خلال قناة السويس ، عدا عن إرسال قواتها لدعم الغزو الأميركي في حرب الخليج الثانية ، ولولا الخيانة لكانت مصر وحدها قادرة على إزالة كيان يهود عدا عن ردهم عن سفك دماء أهل فلسطين وهدم منازلهم والجيش المصري لا يبعد سوى أمتار عن أبناء الأمة الذين يقتلون أمام أنظارهم ، ولولا الخيانة فإن مصرَ قادرة كذلك على حماية السودان مما يحاك ضده ، بل وعلى إفشال المشاريع الأميركية لتقاسم مياه النيل حيث التهديد الفعلي لشریان مصر الحيوي ، سواءً عبر المشروع التنزاني أو مشاريع الحبشة ، ولكن مبارك لم يخجل وهو يقول بملء فمه " إن من لا يخاف من أميركا لا يخاف من ربنا " سيرا على خطى سلفه السادات الذي سبق أن صرَّح أن " ٩٩٪ من أوراق الحل هي بيد أميركا " ذلك أنه لم يجد من قادة جيشه ولا من المؤثرين في الأمة حركة فاعلة لردعه .

أيتها الأمة الكريمة..

لم يكن لأميركا أن تتصرفَ وتنفَّذ ما خططت له بكل تلك السهولة لولا انصياع البشير وتخاذله وتواطئه على السير في تنفيذ خططها ، ولولا أنها وجدت حاكماً تافهاً مثل أسياح أفورقي رئيس جمهورية إريتريا الذي يقوم بتسهيل إيصال الأموال والأسلحة لمتبردي دارفور رغم أن بلده لا يكاد يوجد له موردٌ سوى المساعدات الأميركية . بل إن غارانغ الذي يعتاش هو وقادة حركته يوماً بيوم على المساعدات الخارجية لم يكن يستطيع الدعم غير المعلن لمتبردي دارفور لو كان الخائن مبارك قد كفَّ عن استقباله وتسهيل مهامه ، بدل طرده وتهديده وعدم الرضوخ لتنفيذ الإرادة الأميركية ، ورغم أن لفرنسا نفوذاً واضحاً في تشاد فإن إدريس ديبي وهو من قبيلة الزغاوة أكبر قبائل دارفور متواطئٌ على دعم التمرد الذي كان جزءاً مهمٌ منه مستنداً إلى القوى التابعة للتراي في

ذات القبيلة، والذين انضموا لكونوا في الصفوف الأولى لجيش تحرير السودان الذي يتشكل معظمه من أفراد القبيلة نفسها، ولم تفتقر الخدمة لأميركا إلى الدور المبتدل الذي قدمته الحكومة الليبية عبر حدودها مع السودان! .

أيها المسلمون..

هذه حال بلادنا وهذا حال حكامنا، وتلك حال جيوشنا، والتي بات الحكام لا يساورهم أدنى خجل لإطلاق المبادرات لجعلها تقاتل لحساب الأميركيان وإدراج ذلك عرفاً ولو احتاج أول الأمر لأن تكون مظلة الأمم المتحدة هي الغطاء، رغم معرفة القاضي والداني أن المنظمة الدولية وأمينها العام هم أدوات طيعة في يد الأميركيان .

فإلى متى سيبقى حالنا على ما هو عليه؛ من تشرذم وهوان وفقدان الكرامة؟ وإلى متى سيبقى أولئك الخونة يجرون الأمة من هزيمة لأخرى أكبر منها؟ ومن مصيبة إلى كارثة؟ وإلى متى تبقى جيوش الأمة تقبل لنفسها أن تنقاد خلف مجرمين وزعماء عصابات يخونون الله ورسوله في وضوح النهار؟ فبدل أن تندفع الجيوش لتحرير بلاد المسلمين وأمرها أن تبقى على الحياد، والمسلمون يُقتلون وأطفالهم يُذبحون والنساء تستصرخ في بقاع كثيرة من بلادهم، ولكن تلك الجيوش مع ذلك قبلت بالسكوت؟! ثم أمرها أن تذهب للارتزاق تحت مظلة الأمم المتحدة "أداة أميركا" خدمة لمخططات أسيادهم فسكتت ونفّدت، ثم هاهم يأمرها أن تسكت عن سلخ دارفور كما سلخ جنوب السودان، ولما لم يجدوا فيها حراكاً ضدّهم استخفوا بها فخرجت علينا الحكومة السعودية بمبادرة وقحة لجعل جيوش بلاد المسلمين تتهياً لخدمة الجيش الأميركي والعلم الأميركي والمشروع الأميركي الذي كانت به "بغداد أولاً" وصدق الله العظيم القائل في حق فرعون وحاله مع قومه ﴿فاستخف قومه فأطاعوه﴾ وقد أوصل فرعون جيشه للهلاك والغرق في مياه النيل -بدل أن ينقذه بالعبودية لله وطاعته وينقذ به- بعد أن بلغ من استخفافه أن قال ﴿... يا أيها الملأ ما علمت لكم من إله غيري﴾ ولم يبرئ الله جيش فرعون مما ارتكب فرعون، حيث قال ﴿إن فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطئين﴾. فهل تجتمع هذه الأمة الماجدة على كلمة واحدة لتطالب وتضغط على المؤثرين وأصحاب المنعة لكسر القيود وإزالة الحدود بإقامة الخلافة حيث رضى الله وعزة هذه الأمة ومنعتها وغيظ كل كافر متربص بها، وما ذلك على الله بعزيز .

فإلى العمل لكسر القيود وإزالة الحدود بإقامة الخلافة ندعوكم أيها المسلمون

﴿وان جندنا لهم الغالبون﴾



الصومال بين المصالحة والتقسيم (١)

في إطار سياسة أميركا لترتيب الأوضاع داخل القارة الأفريقية، فإنها تعتمد أحيانا إلى تغيير الجغرافيا الداخلية لبعض الدول الأفريقية. بحيث يمكن القول أن الدولة الواحدة يمكن أن تصبح دولتين أو أكثر بمقدار ما يحقق ذلك مصالح الولايات المتحدة في تلك الدولة أو على المستوى الإقليمي. ثم بعد أن تتحول الدولة إلى مجموعة دول تقوم أميركا بربطها فيما بينها باتحاد فيدرالي هش يعطي الأسبقية في إدارة الشؤون للحكومة المحلية على حساب الحكومة المركزية.

والصومال وهو البلد الذي عملت أميركا على تفكيكه إلى كيانات متعددة، كأ نموذج للأعمال السياسية الأميركية في القارة العذراء لتحقيق بذلك الأهداف التي تسعى للوصول إليها، ويجدر بنا تسليط شيء من الضوء على واقعه ليتم إدراك طبيعة تلك الأعمال السياسية، والموجهة إلى داخل الصومال أو المقصود بها ما يجاوره من كيانات أو القارة برمتها.

إن الصومال بلد إسلامي يدين أكثر من ٩٩٪ من أهله بالإسلام ويتحدثون لغة واحدة. وقبل أن تتأسس دولة الصومال الحديث سنة ١٩٦٠ فإن الصوماليين كانوا يتوزعون على خمس مقاطعات استعمارية مستقلة عن بعضها البعض. والسبب في ذلك هو سياسة التقسيم الاستعماري التي حدثت للقارة الأفريقية على يد الدول الأوروبية في نهاية القرن التاسع عشر، وبالتحديد في مؤتمر برلين عام ١٨٨٥. والمقاطعات الصومالية الخمس هي:

١- "مقاطعة أرض العفر والعيسى الفرنسية" أو "الساحل الفرنسي للصومال". هذه المقاطعة المطلة على مضيق باب المندب كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي. ولكن عندما أعطتها فرنسا "إستقلالها" سنة ١٩٧٧ غيرت لها اسمها عمدا، وأطلقت عليها اسم جيبوتي

وهو إسم عاصمة المقاطعة نفسها .

٢- مقاطعة " الصومال البريطاني " التي توجد بالشمال . كانت هذه المقاطعة مستعمرة من قبل بريطانيا . وعندما نالت " استقلالها " في الشهر السادس من عام ١٩٦٠ ، إنضمت بعد ثلاثة أيام من ذلك إلى ما عرف وقتها بالصومال الإيطالي ليكونا معا دولة الصومال الحديث . وعاصمة هذه المقاطعة هي مدينة هر جيسة .

٣- مقاطعة " الصومال الإيطالي " التي توجد بالجنوب وعاصمتها مقديشو . ظلت إيطاليا مستعمرة لهذه المقاطعة إلى أن خسرت الحرب العالمية الثانية ، عندها دخل هذا الجزء من الصومال تحت الحماية البريطانية من سنة ١٩٤١ حتى سنة ١٩٤٨ . وفي ذلك العام عادت تلك المقاطعة إلى الوصاية الإيطالية بأمر من الأمم المتحدة . وظلت كذلك حتى عام ١٩٦٠ ، عندما انضم الصومال البريطاني إلى الصومال الإيطالي ليكونا دولة الصومال الحديث التي استمرت منذ ذلك التاريخ حتى سقوط نظام سياد بري في ٢٧ / ٠١ / ١٩٩١ .

٤- " مقاطعة أوغادين " التي احتلتها أثيوبيا بين عامي ١٨٨٧ و ١٨٩٥ ، ثم قامت بعد ذلك بضمها نهائيا إلى إمبراطوريتها ، وأطلقت عليها إسم " المنطقة الخامسة " (Region Five) . وكانت العاصمة القديمة لهذه المقاطعة هي مدينة هرهر أما اليوم فهي مدينة جججقة .

٥- " مقاطعة الحدود الشرقية " الواقعة في شمال كينيا والتي كانت تحت الاحتلال البريطاني . وعندما نالت كينيا " استقلالها " عن بريطانيا سنة ١٩٦٣ ، قامت بضم هذه المقاطعة (وأعاتتها بريطانيا في ذلك) نهائيا إليها ورفضت مطالبة سكان الإقليم بالإنضمام إلى دولة الصومال الحديث . أما عاصمة هذه المقاطعة فهي مدينة غاريسا .

وقد اتخذ الصومال في سنة ١٩٦٠ من النظام البرلماني نظاما سياسيا في الحكم ، وتولى قيادة هذا النظام حزب " جامعة الشباب الصومالي " الذي أنشأته ورعته الإدارة العسكرية البريطانية بين سنة ١٩٤١ و ١٩٤٨ . مما يعني تبعية الصومال لبريطانيا بعد سنة ١٩٦٠ . ولكن هذا الوضع لم يدم طويلا . فبدعم من مصر قام مجموعة من الضباط أطلقوا على أنفسهم " الضباط التقدميين " بانقلاب في أكتوبر عام ١٩٦٩ ، أطاحوا ببريطانيا وجاؤوا بأمر كما محلها في الصومال . وكان يقود هذا الانقلاب الجنرال محمد سياد بري الذي سبق له أن خدم في الجندرية الاستعمارية الإيطالية .

وقد دعمت أميركا سياد بري بالمال والسلاح مباشرة أو من خلال مصر ، ودفعته أن يشتري العتاد العسكري من السوفييت الذين قدم لهم سياد بعض التسهيلات البحرية في ميناء بربرة . وقد استعملت أميركا سياد بري خاصة في الضغط على رجل الإنكليز في أثيوبيا الإمبراطور هيل سيلاسي من خلال دعم مطالب الصومال في استرجاع إقليم أوغادين . فقد كان دعم سياد بري ومن ورائه أميركا " لجهة تحرير الصومال الغربي " التي تطالب باستقلال إقليم أوغادين أمرا واضحا . إلا أن أميركا أوقفت دعمها لمطالب الصومال هذه عندما وصل عملها مانغستو هيل مريم إلى الحكم في أثيوبيا بانقلاب عسكري حدث في ١٢ / ٠٩ / ١٩٧٤ .

وبعد وصول مانغستو إلى الحكم صارت المعونات العسكرية الأميركية التي تصل إلى الصومال تلبى فقط حاجات النظام في الأمن الداخلي ضد محاولات الانقلاب والثورة على النظام خاصة من جانب الأقاليم الشمالية . وكانت حرب ١٩٧٧ التي وقعت بين أثيوبيا والصومال حول إقليم أوغادين مثالا حيا على تقليص الدعم الأميركي لسياد بري . فقد هزم سياد بري في هذه الحرب هزيمة نكراء أججت مشاعر الغضب ضد النظام لدى الصوماليين . والسبب المباشر في هذه الهزيمة هو تحول الدعم العسكري الروسي من سياد إلى مانغستو الذي قدم له الروس عشرات الخبراء العسكريين والكثير من العتاد العسكري المهم . كما أوعزت أميركا إلى عملها في كوبا فيدال كاسترو بإرسال ١٥ , ٠٠٠ رجل للمحاربة إلى جانب مانغستو . وحتى القذافي قدم دعما كبيرا لمانغستو في حربه ضد الصومال مما جعل سياد بري يقطع العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا .

وفي عام ١٩٨٢ قام سياد بري بزيارة إلى أميركا ليطلب منها المزيد من المعونات المالية والعسكرية . لكنه وجدها تطالبه بإطلاق سراح السجناء السياسيين وإجراء الانتخابات . وبمجرد أن عاد إلى الصومال ، قام سياد بإطلاق سراح كثير من السجناء نذكر منهم خاصة إبراهيم عقال (رئيس " جمهورية أرض الصومال " بعد ذلك) ومحمد أبشير (المعاون الأول لرئيس " جمهورية بونت لاند " التي ولدت بالشمال الشرقي للصومال بعد تفكيكه) . وزاد الضغط الدولي بما فيه الأميركي على سياد بري حتى يتنازل عن مطالبته التاريخية بإقليمي أوغادين (في شرق أثيوبيا) والحدود الشرقية (في شمال كينيا) ، وأن يقوم بإصلاحات اقتصادية وسياسية . وبالفعل وقع سياد بري في ديسمبر سنة ١٩٨٤ اتفاقا مع كينيا تنازل بموجبه الصومال نهائيا عن حقه ومطالبته بإقليم " الحدود الشرقية " . وجاء هذا الاتفاق ليزيد الوضع السياسي تازما في البلاد ويقوي من المعارضة للنظام التي بدأت هذه المرة تأخذ بعدا مسلحا .

وكان من الواضح أن أميركا قد عازمت على التخلص من حكم سياد بري ولكن ليس بهدف استبدال عميل آخر به، بل لتفكك الدولة الصومالية تفكيكا. والذي يدفعنا لهذا القول هو، أولا: أن أميركا قللت كثيرا من المعونات المالية التي كانت تعطيها سنويا للنظام. فبعد أن كانت هذه المعونات تبلغ ٣٤ مليون دولار حتى سنة ١٩٨٤، فإنها وصلت في سنة ١٩٨٧ إلى ٨,٧ مليون دولار. وهذا الشح في الموارد المالية مكن الحركات المسلحة في الشمال الشرقي وفي الشمال الغربي من بسط سيطرتها بالكامل تقريبا على هذه المناطق. ثانيا: أن أميركا كانت تقف وراء أهم الحركات التي قادت العمل المسلح ضد النظام خاصة في الشمال، وأنها قامت بإثارة النعرات القبلية لتفتت الصومال إلى مقاطعات عددها أكثر مما كان عليه الحال قبل سنة ١٩٦٠. وقام القذافي عميل أميركا بدور كبير في هذا المجال في السنوات الخمس الأخيرة التي سبقت سقوط نظام سياد بري. يقول محمد سعيد سمندر (وقد كان المستشار الأول للشؤون الدولية لسياد بري، في حوار مع مجلة الوطن العربي بتاريخ ١٤/٠٨/١٩٩٢ العدد ٢٨٠): "ليبيا لا تتدخل اليوم. لكنها في السابق كانت أحد المسؤولين عن الكارثة. لقد دعمت تباعا الفصائل المعارضة لسياد، بدءا من "الحركة الوطنية الصومالية" [الترجمة الصحيحة هي: الحركة القومية الصومالية] و"الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال" وغيرهما. وليبيا هي الدولة الوحيدة التي زودت إحدى حركات المعارضة بالدبابات وهي "جبهة الإنقاذ" بين ١٩٨٣ و١٩٨٥. و"الحركة الوطنية" التي هي اليوم في "جمهورية أرض الصومال" في الشمال تلقت صواريخ من ليبيا التي شجعت على ما يحدث اليوم". وبسقوط نظام سياد بري دخلت الصومال في حالة من الفوضى التامة وانعدام الدولة، وبدأ الاقتتال بين الحركات الصومالية للسيطرة على الأرض وإقامة دولة أخرى. لكن المخطط الأميركي بتفكيك الصومال كان قد نجح قبل سقوط النظام نفسه. وزاد عليه أن الحركات المتناحرة قامت على أساس قبلي ومصلي وليس على أساس برامج سياسية؛ مما جعل هذه الحركات تساهم في عملية تفتت البلاد وتنفيذ مخطط أميركا، من حيث تدري أو لا تدري. أما عن ماهية التدخل الدولي والأميركي خاصة في الصومال فبعد سنتين من سقوط نظام سياد بري ودخول الصوماليين مرحلة الفوضى العارمة والاقتتال الداخلي لتقاسم السيطرة والنفوذ على الأرض الصومالية وما تبع ذلك من حرب أهلية مدمرة ومجاعة طالت الأطفال والنساء وكبار السن خاصة في المناطق الغربية والجنوبية، جاءت الأمم المتحدة لتصدر قرارات تمكن أميركا من التدخل العسكري في الصومال. فأصدر مجلس الأمن أولا في الشهر الأول

من عام ١٩٩٢ القرار ٧٣٣ المتعلق بحظر بيع السلاح إلى الصومال ، ودعوة الصوماليين إلى وقف الاقتتال بينهم ، كما يدعو الأمم المتحدة أن تقدم المساعدات الإنسانية اللازمة للمتضررين من الحرب الأهلية . ثم بعد ذلك جاء القرار ٧٥١ الصادر في ٢٤ / ٠٤ / ١٩٩٢ والقاضي بتشكيل " بعثة الأمم المتحدة للصومال " (يونوصوم) المكونة من خمسين مراقبا عسكريا تكون مهمتهم مراقبة وقف إطلاق النار الذي وافقت عليه الحركات الصومالية في ٠٣ / ٠٣ / ١٩٩٢ . ثم في ٢٨ / ٠٨ / ١٩٩٢ صدر القرار ٧٧٥ عن مجلس الأمن الذي يقضي بزيادة عدد المراقبين العسكريين وتكوين أربع مناطق للتدخل الدولي ، وهي المناطق التي أُعتبرت الأكثر تضررا من الحرب والمجاعة . وأخيرا جاء قرار مجلس الأمن رقم ٧٩٤ في ٠٣ / ١٢ / ١٩٩٢ القاضي بإنشاء " قوات الأمم المتحدة الدولية للإنزال " (يونيطاف-UNITAF) التي أُطلق على عملياتها في الصومال إسم " عملية إعادة الأمل " . وقد صدر هذا القرار الأخير بعد أن وافقت الولايات المتحدة على لسان جورج بوش بإرسال ٣٠, ٠٠٠ جندي أميركي إلى الصومال وذلك بتاريخ ٢٥ / ١١ / ١٩٩٢ ، ليلة " عيد الشكر " في أميركا . وهكذا تولت القوات الأميركية قيادة القوات الأممية . وبعد ذلك بدأت هذه القوات بالنزول في الصومال ابتداء من ديسمبر ١٩٩٢ وبقيت هناك حتى فبراير ١٩٩٥ .

ولكن ما هي أهداف أميركا من التدخل في الصومال؟ ■■

يتبع في العدد القادم

* * *

- الراجح أن الإسلام قد دخل الصومال سنة ٧٥ هجري .
- يبلغ عدد دول قارة أفريقيا ٥٣ دولة ، يشكل المسلمون أكثر من ٥٠٪ من سكان ٣٠ دولة منها ، منها ١٥ دولة تبلغ نسبة عدد المسلمين فيها ٩٠٪ وأكثر .
- تبلغ مساحة قارة أفريقيا أكثر من ٣٠ مليون كلم ٢ يسكن المسلمون حوالي ٢٠ مليون كلم ٢ منها .
- أفريقيا قارة عذراء يمتلكها باطنها بالمعادن ، وهي مثار شهية الدول الاستعمارية وتريد أميركا أن تكمل وضع يدها عليها وعلى كافة مقدراتها الهائلة .

" فالولايات المتحدة بحاجة للتواصل مع العالم بشكل أكثر فعالية لتتمكن من قيادته ، ولا بد أن تحظى هذه القدرة الحيوية بالموارد الكافية . كما يتعين على وزارة الخارجية أن تتعلم كيف تقوم بهذا الدور . وبوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم ، وأكبر اقتصاد في العالم ، وصاحبة أكثر ثقافة مقدامة ، فإنه لا مفر من أن تثير الولايات المتحدة اهتمام شعوب ودول أخرى ومصالحها ، وأن تتدخل أيضا فيها ، وعلى بلد بهذه القوة أن يعمل يوميا من أجل أن ينقل للعالم ما يقوم به . ولا يتعين على العالم أن يحبنا ، ولكن عليه أن يكون قادرا على التكهن بما نقوم به " .

نيوت غينغريتش رئيس مجلس النواب الأميركي ١٩٩٩.٩٥م

Foreign Policy يوليو ٢٠٠٣

" فالاستخدام العنيف والأحادي لقوة الولايات المتحدة ليس ببساطة مجرد نتاج جانبي لأحداث ١١ سبتمبر أو لإدارة بوش أو لعصاة غامضة من المحافظين الجدد . إنه النتيجة المنطقية لموقع الولايات المتحدة الذي لا يضاهي في النظام العالمي " .

روبرت جيرفيس الرئيس السابق للجمعية الأميركية للعلوم السياسية

من مقالة الإمبراطورية المزمرة / يوليو ٢٠٠٣ Foreign Policy

" فإدارة بوش ليست قلقة من أن عقيدتها الاستباقية ستسن سابقة للأمم الأخرى . ذلك لأن المسؤولين الأمريكيين يعتقدون أن القيود التي تحد الآخرين لا تكبل الولايات المتحدة . وهم يجادلون بأن هذه ليست معايير مزدوجة بل قيادة واقعية " .

« نفس المصدر السابق »

" فالقوة المهيمنة تميل إلى الاستئثار بحصة هائلة في النظام العالمي ، وفيما تتوسع القوة يتوسع كذلك تعريف الدولة لمصالحها الخاصة ، فمعظم البلدان تهتم بما يحدث في محيطها الجغرافي المباشر ، غير أن العالم كله هو المحيط الجغرافي المباشر بالنسبة إلى القوة المهيمنة " .

« نفس المصدر السابق »



اتفاقية (كيوتو) بين الرفض الأميركي والمطالبة الأوروبية

جاءت اتفاقية (كيوتو)، والتي سميت كذلك تيمنا باسم المدينة اليابانية التي عقدت فيها القمة البيئية في عام ١٩٩٧، كثمرة عمل شاق ومحادثات طويلة ومفاوضات دارت على مدى أيام سبقها شهور بل سنون من الإعداد لتحديد التزامات الدول الصناعية المتقدمة بتقليص نسب التلوث إلى حد ٥, ٢٪ دون مستوى التلوث الصادر في عام ١٩٩٠ وذلك بنهاية عام ٢٠١٢ كحد أقصى حتى يتقي العالم، حسب ما جاء في الإعلان النهائي للقمة، حدوث كوارث و تغيرات بيئية شديدة.

واتفاقية (كيوتو) تبعت تلك القمة البيئية والتي عرفت بقمة الأرض، والتي عقدت في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية في عام ١٩٩٠، وقد كانت فخا أميركيا لإحكام القبضة على الصناعات الثقيلة والبتروكيماوية خاصة في الدول العشرين الكبرى بتحميلها تكاليف حماية البيئة والمحافظة عليها من التلوث والذي أقرت القمة حينئذ أن هذه القطاعات وهذه الدول هي مصدره والمسؤولة الأولى عنه. وغالبا ما جاءت الاتفاقات لتحميل أوروبا تكاليف باهظة لتقليل قدرة صناعاتها الثقيلة من منافسة تلك الأميركية المصدر، وهذه التكاليف مصدرها الحاجة إلى تطبيق مقررات القمة لتخفيض نسب التلوث البيئي والنفايات الصناعية الصادرة من المصانع الأوروبية ولقد تسببت في إغلاق بعضها ونقل الآخر إلى دول أخرى في العالم الثالث مثل الصين والهند ودول أوروبا الشرقية. كما تسببت مقررات القمة في ربط مصادر أوروبا للطاقة بالغاز الروسي الأقل نسبة في التلوث من الفحم الحجري المتواجد في ألمانيا وبلجيكا وبريطانيا. وان كانت فرنسا قد نجت بسبب اعتمادها على الطاقة النووية إلا أن أميركا كسرت شوكتها بفرض قوانين بيئية على المستوى الأوروبي من مثل رفع النسب الضريبية على الديزل والبنزين بغاية ترشيد الاستهلاك في بلد زراعي مثل فرنسا مما أدى إلى انتفاضة شبه سنوية من قبل المزارعين وسائقي الشاحنات و صيادي الأسماك كما سبق أن حصل في شهر سبتمبر ٢٠٠٠. ولقد كان آل غور نائب الرئيس الأميركي الأسبق والمرشح الديمقراطي في انتخابات الرئاسة

الأميركية الأخيرة، كان على رأس البعثة الأميركية وقام بالتوقيع على الاتفاقية، إلا أنه قبل توقيعها كان مجلس الشيوخ الأميركي قد صوت بـ ٩٥ صوتاً دون مقابل على رفض الاتفاقية برمتها ما لم تضم دولا نامية مثل الهند والصين. وعلماً أن أميركا والتي يسكنها ٤٪ من سكان العالم تنتج ٢٥٪ من إجمالي الغازات المؤدية للاحتباس الحراري. علماً أن الفرد الأميركي يستهلك ١٢ ضعفاً من الموارد الطبيعية التي يستهلكها الفرد الآسيوي و ٣ أضعاف ما يستهلكه الفرد الأوروبي.

ولقد عمدت إدارة بوش إلى استغلال وإعادة إشعال قضية البيئة مرة أخرى فلقد بين رأيه مراراً في حملة الانتخابات من قضية الاحتباس الحراري ورفض قبول الأدلة العلمية المقدمة له. وتحول الموضوع الانتخابي إلى قضية دولية عندما صرحت كريستن تودمان المسؤولة بمنظمة حماية البيئة الأميركية أن "اتفاقية (كيوتو) قد ماتت لان مجلس النواب (الكونجرس) لن يصادق عليها وأن الرئيس بوش يعتقد بأنها مضرّة بمصلحة الاقتصاد الأميركي...". وإن كان إلحاق الضرر بمصلحة الاقتصاد الأميركي هو السبب المعلن عنه لمساندة قرار إلغاء التزامات أميركا تجاه الاتفاقية (كيوتو) فلقد كان هذا الخطاب موجهاً نحو الرأي العام المحلي الذي طالما شك في مصداقية بوش من ناحية حماية البيئة وخاصة في ظل تصريحات سابقة كان يتحدث بقرب كساد اقتصادي سيعم البلاد حيث كان يقول أنه لن يقبل بأية أعمال قد تزيد من عمق الكساد أو حجم الضرر المتوقع من ناحية البطالة أو التضخم، وهذا ما قصد به بوش عندما صرح من البيت الأبيض قائلاً أنه "... لن يقبل أي اتفاق يضر اقتصادنا ويضر بمصالحنا". وقد كان الإعلام المحلي الموالي للجمهوريين قد شن هجوماً ساخناً على اتفاقية (كيوتو) قائلاً إنها "... اتفاقية تطالب أميركا بالتضحية بأكثر من الدول الأخرى في العالم الثالث...". وإن هذه الاتفاقية سخافة وهراء لها أبعاد سيئة على اقتصاد البلاد تم التوقيع عليها لجعل كلنتون والبييين يشعرون بزهو النفس...".

وإن كان هذا الخط قد استخدم لبناء الرأي العام المحلي لمساندة الرئيس فان بوش كان قد أعلن موقفه ليلة وصول مستشار ألمانيا جرهارد شرودر في أول زيارة رسمية لواشنطن علماً بان حكومة شرودر تستند إلى الحزب البيئي (الخضر) في الائتلاف الحاكم ولقد رأى بعض المعلقين حينذاك أن "... توقيت الإعلان إهانة مباشرة لشرودر...". وإن كان بوش قد صرح بأنه "... سيعمل مع ألمانيا... لتقليص حجم إنتاج أميركا للغازات المؤدية للاحتباس الحراري..."، كما جاء إلغاء الاتفاقية بعد أسابيع قليلة من استلام السويد لرئاسة الاتحاد الأوروبي وجعلها بطاقة البيئة والمصادقة من قبل الدول الأعضاء على اتفاقية (كيوتو) البند الأول على جدول أعمال فترة رئاستها.

ولقد سبق أن عبرت صحيفة الاندبندنت الصادرة بتاريخ ٣٠/٣/٢٠٠١م في افتتاحيتها عن سخط

الوسط السياسي الأوروبي قائلة " إن . . . بوش بدلا عن وضع سياسات وخطط للمحافظة على البيئة من وتقليص إنتاج الغازات المؤدية للاحتباس الحراري فانه يسعد مسانديه من الرأسماليين في قطاع النفط والتنقيب والصناعات الثقيلة . . . فان وزارته أشبه بمجلس إدارة أحد المصانع الملوثة للبيئة . . . " وهذا الهجوم وان كان عنيفا ولم يسبق لصحيفة بريطانية أن هاجمت رئيسا أميركيا بهذا الشكل في افتتاحيتها فإنما يدل على إدراك الوسط السياسي الأوروبي حجم الفخ الذي نصبته لهم أميركا . وحتى ندرك هذا الفخ لابد لنا من إدراك استخدام أميركا للصوت الأخضر في ألمانيا وفرنسا ودول البنلوكس والدول الاسكندنافية لبناء الرأي العام منذ منتصف الثمانينات للمطالبة بسياسات المحافظة على البيئة والرافضة للتلوث الصادر من الصناعات الثقيلة والبتروكيماوية خاصة في أوروبا وتغلغل الخضر في الوسط السياسي حيث انهم يشكلون جزءا مهما من عدة إئتلافات حاكمة في أوروبا ويملكون مصداقية لدى الشعوب في اغلب الدول . وهذا الإعلان الأميركي برفض الاتفاقية جاء في أعقاب إثارة غضب الجماهير الأوروبية لواقع أسعار النفط والطاقة في صيف عام ٢٠٠٠ حيث أن ارتفاع أسعار النفط و التي أدت إلى زيادة سعر البنزين في بريطانيا إلى ٤ أضعاف سعره في أميركا وذلك بسبب حجم الضرائب المفروضة عليه و التي تعود على الدولة بمليارات و كان العذر القائم للدولة هو وجوب المحافظة على البيئة . ولقد كان لتوني بليز دور مهم في إثارة غضب الجماهير بسبب رفضه الإنصات إلى رغباتهم والإعلان أن بريطانيا وحدها تحصل سنويا ٣٥ مليار جنيه إسترليني من جراء الضرائب البيئية المفروضة على الوقود و ذكر بليز أن هذه تستخدم لسد الفجوة المالية في ميزانية الدولة بسبب متطلبات سياسات الضمان الاجتماعي .

ولقد قامت في أوروبا وبشكل جماعي حركة سياسية واجتماعية على مستوى الشارع داعية إلى ضرورة و أهمية المصادقة على اتفاقية (كيوتو) منذ شهر أكتوبر ٢٠٠٠ للمحافظة على البيئة وبناء الرأي العام لها على أعقاب ثورة الشارع في شهر سبتمبر ٢٠٠٠ ، لذا فان تصريح بوش وقع كالصاعقة على الأوروبيين والذين يدركون أبعاد خروج اكبر ملوث عن التزاماته ولعل هذا ما قصد به المفاوضات الأوروبية للبيئة مارجو والستروم قائلا " . . . إن اتفاقية (كيوتو) ليست حلا لمشكلة بيئية جانبية . . . ولكن لها أبعاد في العلاقات الدولية و التجارة والاقتصاد وأن القرار الأميركي يذهب إلى صميم القاعدة السياسية الداعية إلى تنافس الدول على أساس الأرضية المتوازية و المتساوية دون أي عراقيل لأي جهة دون الأخرى . . . " مشيرا إلى أن المصادقة الأوروبية ستؤدي لا محالة إلى زيادة الضغط على أسعار التكلفة الصناعية في أوروبا مما يفرض على شركاتها الاندماج أو إغلاق المصانع أو التحول إلى دول أخرى من العالم الثالث وتتسبب في صعوبة القدرة التنافسية للصناعات

والصادرات الأوروبية .

والقرار الأميركي هذا كان قد أدى بلا شك إلى :

١ . نعمة الشارع الأوروبي والذي وقع تحت سيطرة العمليات القائمة على مدى عشرين عاما لإقناعه بضرورة المحافظة على البيئة ، وهذه النعمة تأتي في وقت شهدت فيه أوروبا ارتباكا شديدا من جراء المظاهرات من المطالبين بإنهاء سيطرة العولمة والرأسمالية على شعوب العالم الثالث والتي أخذت دولهم بسياسة أميركا والقاضية بضرورة إنشاء مناخ تجاري يسمح للدول الفقيرة بالدخول إلى أسواق الدول الكبرى وبشكل سهّل وميسر مما يعني فتح أسواق أوروبا للمواد الزراعية أمام أفريقيا وأميركا الوسطى .

٢ . جعل البيئة مسألة مهمة بالنسبة للشارع الأوروبي مرة أخرى بعد أن كانت قد سقطت عن جدول الأعمال الرئيسي في عام الانتخابات الأوروبية حيث سبق أن شهدت فرنسا وألمانيا انتخابات نيابية ورئاسية خلال عام وشهدت إيطاليا انتخابات أدت إلى فوز برلسكوني وبريطانيا التي أدت إلى إعادة انتخاب حكومة بلير وهما اللذان قاما بإحداث شق في واجهة الوحدة الأوروبية على قضية البيئة ومساندة رؤية بوش .

٣ . فرضه على أوروبا دورا سياسيا أساسه الإصغاء إلى مطالب الدول الأخرى وخاصة المصدرة للنفط والتي طالبت بضرورة مسانبتها لتنمية اقتصادياتها وفتح أسواق الدول الصناعية أمام صادراتها لتقليل اعتمادها على النفط باعتبارها السلعة الأساسية في دخلها القومي .

وهكذا تكون أميركا قد فرضت على أوروبا _ والتي فشلت علنا في قمة البيئة في بون (٦/٢٠٠١) في إقناع أميركا _ فرضت عليها دورا رياديا في مسألة ليست " حلا لمشكلة بيئية جانبية " فحسب بل لها أبعاد سياسية في فشل أوروبا السياسي على المستوى الدولي ويسمح لأميركا أن تفرض عليها القبول بضرورة ربط البيئة بالتنمية و التجارة العالمية وفتح أسواقها وجعلها تقبل بمرارة ضرورة تحويل صناعاتها الثقيلة إلى الدول النامية وإغلاق أو دمج ما تبقى منها . كما أن موقف أميركا نحو اتفاقية (كيوتو) لربما له بعد آخر مرتبط بسياسة توسع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق وهي تشمل دولا نامية ذات سياسات بيئية ضعيفة وصناعات ملوثة للبيئة مما يعني زيادة حجم المعونات المطلوبة لدمج الدول الشرقية مثل بولندا و المجر و التشيك في الاتحاد الأوروبي كما هو مطلوب في عام ٢٠٠٥ .

وهذا لا محالة سيؤدي إلى سخط الشارع الأوروبي والذي سيتحمل تكاليف أوروبية جديدة لسد العجز في الميزانية الأوروبية وتحويل راس المال إلى إيجاد حلول بيئية بدلا من الاستثمار في التقنية و اللحاق بأميركا . ■■

تعليقات سياسية موجزة

١- موضوع الاستحقاق الرئاسي في لبنان والتعديل بناء على المادة ٤٩ من الدستور اللبناني بما أضاف تمديداً لرئاسة لحدود وإن كان قد أزعج أطرافاً لبنانية إلا أنه كان بناء على رغبة أميركية، وذلك على ما يبدو تمهيداً للانسحاب السوري من لبنان مع حفظ ماء الوجه للحكومة السورية، حيث أن لحدود محسوب عليها، ووصول أي طرف آخر إلى رئاسة الجمهورية، يعني أن سوريا قد خرجت مرغمة من لبنان، كما أن الخروج السوري من لبنان يساعد على إسقاط ورقة بيد اليهود، واعتبارهم أن هناك احتلالاً سورياً للبنان، يبررون به بقاءهم في الأراضي المحتلة.

٢- الانتخابات التشريعية والبلدية الفلسطينية التي سيبدأ التسجيل لها في ٤/٩/٢٠٠٤ تأتي على ضوء ما طلبته أميركا من السلطة الفلسطينية فيما يسمى الإصلاحات، ويتوقع أن تشارك كافة القوى الفلسطينية بما فيها الجهاد وحماس، مما يعزز من "شرعية" السلطة، وليبدو الطابع الديمقراطي عنواناً لها، تمهيداً للخطوات القادمة المتعلقة بالعملية السلمية. وللأسف فإن جهوداً هائلة قد بذلها أبناء الأمة في فلسطين ستُجبر إلى غير ما يتبغىه الشرع ويتطلع إليه المخلصون الواعون من أهل فلسطين وبقية أبناء الأمة الإسلامية، وسيسير العملاء والمجرمون فيما تبغىه أميركا من حل سليم وتعايش مع اليهود، فهل يستفيق أهل فلسطين لما يدبر لهم من مكاييد على العملاء وأسيادهم ويتعدوا عن المشاركة في مثل هذه الانتخابات التي تعطي المبرر باسم أهل فلسطين لمن يجاهر في العمل الخياني بالصلح مع اليهود.

٣- التصعيد الأخير في مناطق السلطة لا يخرج عن أهداف تعزيز موقع السلطة وتنفيذ مطالب أميركا من توحيد الأجهزة الأمنية والقضاء على الفساد المستشري في أركان السلطة الذي بات محل استياء الناس وسخطهم، رغم أن هذا التصعيد لم يخلو من تصفية حسابات داخلية. فاختطاف الجبالي وحرق أجزاء من مركز الاستخبارات والمظاهرات المطالبة بالقضاء على الفساد وضبط الوضع الأمني المتردي في القطاع وغيرها هي أحداث مفتعلة جعلت الحاجة للقيام بالإجراءات التي تقوي شوكة السلطة وتضفي عليها المصداقية المطلوبة ملحّة جداً، وهذا ما كان، حيث بدأ عرفات -وبعد طول صمت- ومن ورائه مصر بالتحرك بشكل جدي، فقد اصدر قراراً يقضي بتوحيد الأجهزة الأمنية وجعلها ثلاثة أجهزة بعد أن كانت عشرة ومنح قريع الصلاحيات الأمنية التي تتضمن الإشراف على قوات الأمن الداخلي التي تشمل الشرطة والأمن الوقائي والدفاع المدني، إضافة إلى صلاحيات كاملة لإجراء تعديل جوهري في حكومته، أما استقالة قريع ورفض عرفات لها والحديث عن تفكك السلطة فما هي إلا مسرحية لإخراج هذه الإجراءات بشكل لائق ومقبول ومرضي عنها شعباً.